كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالمنصورة

حولية

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالمنصورة

مجلة علمية محكمة

العدد السادس والعشرون

يشرف على تحريرها

أ.د/ محاسن فكري عبد الخالق
عميد الكلية

أ.د/ علي عبده محمد علي
وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

لعام
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

للتواصل مع المجلة والاستفسارات

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير المجلة

على صفحة تواصل المجلة على موقع بنك المعرفة المصري على الرابط التالي:

https://bfsgm.journals.ekb.eg/journal/contact.us

أو البريد الإلكتروني للمجلة:

mgirlsmansoura@azhar.edu.eg

أو العنوان التالي:

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة - شارع الشيخ محمد متولي الشعراوي - عزبة الشال - المنصورة - محافظة الدقهلية - مصر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو القائمين عليها

الترقيم الدولي الموحد للطباعة

2735-5241

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني

ISSN: 2735-525X

تعقبات الجواليقي على ابن قتيبة في شرح أدب الكاتب

دراسة تحليلية نقدية

إعداد

د/ أم كلثوم عبد الهادي الشبراوي أحمد

مدرس أصول اللغة

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

تعقبات الجواليقي على ابن قتيبة في شرح أدب الكاتب دراسة تحليلية نقدية

أم كلثوم عبد الهادي الشبراوي أحمد.
قسم أصول اللغة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الالكتروني: OmkolthoumAhmed2507.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى إفراد تعقبات الجواليقي على ابن قتيبة في شرح أدب الكاتب ببحث مستقل يسهم في الكشف عن جانب من جهود الجواليقي اللغوية، فضلا عن محاولة التعرف على المنهج أو المعيار الذي اتبعه كل منهما في التخطئة والتصويب، والوقوف على مدى صحة تلك التعقبات بوضعها على ميزان اللغة والوقوف على آراء العلماء حولها، وقد سلك البحث في سبيل تحقيق تلك الأهداف المنهج الوصفي التحليلي،، وذلك بجمع تعقبات الجواليقي، وتصنيفها، واستقصاء آراء اللغويين حولها، ومناقشتها وتحليلها محاولة الترجيح بينها طبقا لما تعضده الأدلة، وتلك التعقبات على قلتها استطاعت إبراز شخصية الجواليقي اللغوية الناقدة، وما يتميز به من استقلالية في الرأي، حيث لم يمنعه إجلاله لابن قتيبة من أن يتعقبه ويسجل ما وقع فيه من أخطاء، ملتزمًا في ذلك حد الأدب والتهذيب في التعبير، هذا وقد أسفرت الدراسة عن بعض النتائج؛ من أهمها: اختلاف منهج كل من ابن قتيبة والجواليقي في التصويب؛ فقد سلك ابن قتيبة سبيل التشدد، حيث حملته غيرته على اللغة ورغبته في حمايتها من الفساد إلى رفض بعض الاستعمالات ووسمها باللحن رغم ثبوت صحتها واستعمالها في عصور الاحتجاج، أما الجواليقي فكان أرحب أفقًا يجيز كل ما سمع عن العرب وتناولته ألسنتهم، مستندًا في صحة ذلك إلى الرواية الموثقة والشواهد المؤيدة لم تكن جميع تعقبات الجواليقي محل قبول لدى البحث بل أصاب تارة وأخفق أخرى.

الكلمات المفتاحية: ابن قتيبة، الجواليقي، أدب الكاتب، شرح أدب الكاتب، تعقبات لغوية.

(Al-Jawaliqi's comments on Ibn Qutaybah in explaining the writer's literature, a critical analytical study)

Umm Kulthum Abdel Hadi Al-Shabrawi Ahmed.
Department of Language Fundamentals, College of Islamic and Arabic Studies for Girls in Mansoura, Al-Azhar University, Egypt.
Email: OmkolthoumAhmed2507.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The research aims to clarify Al-Jawaliqi's comments on Ibn Qutaybah in "Explaining the writer's literature" with an independent research that contributes to revealing an aspect of Al-Jawaliqi's linguistic efforts, as well as an attempt to identify the method or standard that each of them followed in finding mistakes and correction, and to determine the validity of Al-Jawaliqi's comments, by placing them on the scale of language and examining the opinions of scholars about them, I introduced the research with a brief definition of Al-Jawāiqī and his book under study, and a brief overview of linguistic criticism. Then I began to present Al-Jawāiqī's corrections and investigate the opinions of linguists about it, discussing and analyzing them, trying to show the preference between them according to what is supported by the evidence. The research concluded with some results, the most important of which are: The difference in the approaches of both Ibn Qutaybah and Al-Jawaliqi in correction; Ibn Qutaybah took the path of extremism, as his zeal for the language and his desire to protect it from corruption led him to reject some usages and label them as melody despite their proven authenticity and their use in times of protest. As for Al-Jawaliqi, he was more broad-minded and permitted everything he heard about the Arabs and was spoken by them, basing the validity of this on the documented narration and supporting evidence. Not all of Al-Jawaliqi's pursuits were acceptable to the research, but he was sometimes correct and at other times he failed.

Keywords: Ibn Qutaybah, Al-Jawaliqi, Explanation of the writer's ,Literature, Linguistic pursuits.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي جعل العلمَ ضياءً والقرآن نورًا، وكان ذلك في الكتابِ مسطورًا، والصلاة والسّلامُ على أفصح الناسِ لسانًا وأوضحهم بيانًا سيد الخلق محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى آلِهِ وأصحابِه الطّيبين الطّاهِرينَ، ومن تبعَهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدّين.

أما بعد:

لقد شرّف الله اللغة العربية بأن جعلها لغة الدين الإسلامي، فبها نزل القرآن الكريم -قال تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾[1]، وهنا أدرك العرب مسؤوليتهم تجاه تلك اللغة التي شرفهم الله بها، ونصبوا أنفسهم للدفاع عنها والحفاظ عليها من تسلل اللحن إليها، وقد ظهر ذلك جليًّا بعد محاولة اقتحام الأعجمية للعربية إبان الفتوحات الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم ممن دخلوا الإسلام، وسَعَوا لتعلم اللغة العربية التي هي السبيل لفهم الدين، ومنهم من اتخذها لغة له، مما أدى إلى ظهور الفساد اللغوي وتسرب اللحن إلى ألسنة المتكلمين بالعربية ذاك لأن من تكلم بلسانين "أدخل الضيم عليهما، لأن كل واحدة من اللغتين تجذب الأخرى وتأخذ منها، وتعترض عليها"[2]، ومن ثم تضافرت جهود أبنائها لمواجهة هذا الخطر الذي يهدد سلامة اللغة، وهب أولو الأمر للذود عنها مخافة أن يتسرب اللحن إلى القرآن والسنة، فكانت حركة التنقية اللغوية، حيث نشط النقد اللغوي، وصنف العلماء في ذلك مصنفات عدة[3] رصدت كثيرًا من أخطاء العامة ونبهت على وجوه الصواب فيها.

وقد كان (أدب الكاتب) للعالم اللغوي ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) واحدًا من أهم هذه المصنفات، إذ عمد ابن قتيبة إلى تأليفه نظرًا لتدنّي المستوى العام

(١) سورة الزمر: ٢٨.

(٢) الحيوان ٥٤/١.

(٣) منها: ما تلحن فيه العامة للكسائي (ت١٨٩هـ)، إصلاح المنطق لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، والفصيح لثعلب (ت ٢٩١هـ)، ولحن العّوام للزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي (٥٠١هـ).

للثقافة اللغوية في عصره، وحاول من خلاله معاجة هذا الداء الذي امتد إلى الأدباء والكتاب ولا سيما كتاب الدولة ووزرائها، فكان نبراسًا يُبَصِّر الناسَ بالاستعمال الصحيح للكلام ويجنبهم مواطن الزلل والمخالفات اللغوية.

ولا يخفى أن هذا الكتاب حظي باهتمام كبير من قبل العلماء؛ فتناوله غير واحد بالشرح[١] والتوضيح، منهم من شرح خطبته، ومنهم من شرح أدب الكاتب كاملا، وكان من بين هؤلاء الشراح أبو منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ) من خلال كتابه الموسوم بـ "شرح أدب الكاتب"، وعلى الرغم من وجازة هذا الكتاب إلا أنه حوى كثيرا من الفوائد التي تُثري المتأدب وطالب اللغة، والتي تدل على غزارة علمه ومدى اطلاعه على عدد وفير من المصنفات المتنوعة في مختلف العلوم والمعارف.

وقد لفت انتباهي أثناء مطالعتي لهذا الكتاب شخصية الجواليقي اللغوية الناقدة، حيث تعقب ابن قتيبة في كثير من المواضع، ولم ير بأسا في مخالفته وتصويب ما يراه خطأ، وقد وجدت في نفسي ميولا لدراسة تلك المسائل الخلافية بين هذين العالمين الجليلين في محاولة للتعرف على المنهج أو المعيار الذي اتبعه كل منهما في التخطئة والتصويب، وأيضا الوقوف على مدى صحة تعقبات الجواليقي، لا سيما أن المتعقب أو المستدرك عليه هو ابن قتيبة الدينوري؛ ذلكم العالم اللغوي الأديب الذي عاش في زمن الاحتجاج (القرن الثالث الهجري)، وتلقى العلم على أيدي كبار العلماء أرباب الفصاحة والبيان، فعقدت العزم على جمع تلك التعقبات وارتأيت أن أفردها ببحث خاص أستطيع من خلاله الحكم على آراء الجواليقي بالقبول أو الرفض وذلك بوضعها على ميزان اللغة والوقوف على آراء العلماء حولها، فكان عنوان البحث:

(تعقبات الجواليقي على ابن قتيبة في شرح أدب الكاتب دراسة تحليلية نقدية).

ويهدف البحث إلى إفراد تلك التعقبات ببحث مستقل يسهم في الكشف عن

(١) من تلك الشروح: شرح الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، وشرح اسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ)، وشرح صدر أدب الكتاب لابن القوطية (ت٣٦٧هـ)، وكتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، وغيرها كثير.

جانب من جهود الجواليقي اللغوية، فضلا عن تيسير الرجوع إليها والانتفاع بها، وبحثًا -أيضا- عن إجابة لبعض **التساؤلات** التي يطرحها البحث، والتي منها:

١- إلام استند الجواليقي في تعقباته على ابن قتيبة؟.
٢- ما موقف اللغويين من استدراكات الجواليقي؟.
٣- هل لاستدراكات الجواليقي صدى في كلام العرب؟.
٤- هل كل ما نُسب إلى العامة يعد خطأً؟.
٥- هل نجحت حركة التنقية اللغوية في تحقيق أهدافها؟.

وقد سلك البحث في سبيل تحقيق تلك الأهداف والإجابة على هذه التساؤلات المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بجمع تعقبات الجواليقي، وتصنيفها، واستقصاء آراء اللغويين فيها، ومناقشتها وتحليلها محاولة الترجيح بينها طبقا لما تعضده الأدلة.

وبالبحث والتنقيب وقفت على بعض **الدراسات السابقة** التي لها صلة بعنوان هذا البحث؛ منها:

١- ابن قتيبة الدينوري: تصحيحه اللغوي والردود عليه- دراسة نقدية، إعداد/ سهى فتحي أسعد نعجة، إشراف/ جاسر أبو صفية، أطروحة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.

(وقد تناولت الباحثة في هذه الرسالة -بعد أن قدمت ترجمة وافية لابن قتيبة- منهج ابن قتيبة في التصحيح اللغوي، وأعقبت ذلك بدراسة مقتضبة لبعض ما استُدرك عليه من قبل بعض اللغويين، والتي لم تلتق مع ما جاء في هذا البحث إلا في لفظة "العرض" مع اختلاف تام في العرض والمناقشة والنتائج).

٢- الظواهر اللغوية في أدب الكاتب لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) دراسة في النحو والصرف والدلالة والأصوات، تأليف: مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، تصدير: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣- التصويب اللغوي عند ابن قتيبة من خلال كتابه (أدب الكاتب)، د/ فاخر هاشم الياسري، جامعة البصرة، كلية التربية، مجلة المورد، العدد الثالث، ٢٠٠٦م. (هدف هذا البحث إلى إجلاء مناحي أو مجالات التصويب اللغوي عند ابن

قتيبة من خلال ما بثه في كتابه: أدب الكاتب، وقد خلا من الدراسة التطبيقية).

٤- الفكر النحوي عند الجواليقي، د/ عبد الملك أحمد شتيوي، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين القاهرة، العدد (٣٣)، إصدار ٢٠١٦م.

٥- اهتمام علماء الدرس اللغوي القديم بالمباحث الدلالية (شرح أدب الكاتب أنموذجا)، د/مي فاضل حاسم الجبوري، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم/ جامعة المنيا.

هذا بالإضافة إلى بحثين توصلت إلى عنوانيهما من خلال شبكة الانترنت لكني لم أقف عليهما، وهما:

١- شرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقي: دراسة لغوية، المؤلف: سلام علي حسين المهداوي، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ١٩٩٩م.

٢- شرح أدب الكاتب للجواليقي: دراسة لغوية وصفية تحليلية، الباحث/ زاهية معتصم علي، رسالة ماجستير، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية،٢٠٠٣م.

وعلى أية حال فهذه الدراسات وإن كانت قائمة على كتابيَ: أدب الكاتب وشرحه اللذين هما محل الدراسة، إلا أنها لم تتعرض لموضوع البحث الذي خصصته لمناقشة تعقبات الجواليقي على ابن قتيبة، سعيا للكشف عن جانب من جهود الجواليقي اللغوية وإبراز دوره في حركة التصحيح اللغوي.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في ثلاثة مطالب، مسبوقة بمقدمة وتمهيد، ومتلوة بخاتمة وثبت للمصادر والمراجع.

فأما المقدمة: فتضمنت: عنوان البحث، وهدفه، وتساؤلاته، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة وخطة البحث.

وأما التمهيد: فتضمن الحديث عن: أبي منصور الجواليقي ومؤلفه شرح أدب الكاتب، ونبذة عن النقد اللغوي ومقاييسه، يتلوها المطلب الأول: وعنوانه: التعقبات الصرفية (البنية)، ثم المطلب الثاني: التعقبات النحوية (التركيبية)، ثم المبحث الثالث: التعقبات الدلالية، ثم كانت الخاتمة والتي سجلت فيها أهم النتائج التي

أسفر عنها البحث، وأتبعتها بثبت المصادر والمراجع.

وبعد ... فإني أحمد الله تعالى الذي وفقني إلى ذلك، فهذا غاية جهدي ومبلغ علمي، وحسبي أني اجتهدت في سبيل إخراج هذا البحث على هذه الصورة التي أرجو من الله أن تحوز القبول، وأدعوه جل في علاه أن يتجاوز عما به من زلل وتقصير، إنه ولي ذلك وهو القادر عليه.

الباحثة

التمهيد

ويشمل:

أولا: أبو منصور الجواليقي وكتابه "شرح أدب الكاتب".

ثانيًا: النقد اللغوي ومقاييسه.

أولا: أبو منصور الجواليقي وكتابه: شرح أدب الكاتب

أبو منصور الجواليقي:

هو أبو منصور موهوب بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن الخضر الجواليقي -نسبة إلى عمل الجوالق[(١)]- البغدادي النحوي اللغوي، ولد في سنة ٤٦٥هـ، وقيل: سنة ٤٦٦هـ.

كان إماما في اللغة والأدب، ثقة صدوقا، متدينا ورعا من أهل السنّة، طويل الصمت لا يقول شيئا إلا بعد التحقيق والفكر الطويل، تلقى العلم عن كثير من علماء ومشايخ عصره؛ منهم: أبو القاسم ابن البسري وأبو طاهر ابن أبي الصقر، وأبو زكريا التبريزي الذي لازمه حتى نقل عنه كثيرًا، وخلفه في التدريس بالمدرسة النظامية مدة، ولما استُخلف المقتفي لأمر الله اختص بإمامته وصنف له كتاباً لطيفاً في علم العروض، وقد ارتفعت مكانته في بغداد وانتشر ذكره فانثال عليه طلاب العلم الذين بلغ بعضهم شهرة واسعة وأصبح عَلما في اللغة والأدب ومنهم: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري إمام النحو في عصره، والعالم الموسوعي أبو الفرج ابن الجوزي.

كان خطه مليحًا، وضبطه صحيحًا، وعلى خطه الاعتماد فكتب بخطه الكثير من كتب الأدب والحديث، وصنف التصانيف المفيدة وانتشرت عنه، أشهرها: شرح أدب الكاتب، والمعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، والتكملة فيما يلحن فيه العامة (التكملة والذيل على درة الغواص)، وقد كانت مؤلفاته مصدرًا مهمًّا

(١) الجواليقي نسبة إلى عمل الجوالق وبيعها وهي نسبة شاذة لأن الجموع لا ينسب إليها، بل ينسب إلى آحادها إلا ما جاء شاذاً مسموعاً في كلمات محفوظة مثل قولهم: رجل أنصاري، في النسبة إلى الأنصار؛ والجَوالق جمع جُوالق: أعجمي معرب، وهو وعاء أو غرارة كبيرة توضع فيها الحبوب والطحين. [ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار (ج ول) ١٦٥/١، ووفيات الأعيان ٣٤٢/٥، وتكملة المعاجم العربية ٢٥٧/٢].

لعلماء ومشايخ ممن تتلمذ عليه وغيرهم ممن جاء بعده؛ توفي -رحمة الله عليه- ببغداد يوم الأحد منتصف المحرم سنة ٥٣٩هـ وقيل: سنة ٥٤٠هـ، ودفن بباب حرب، بعد أن صلى عليه قاضي القضاة الزينبي بجامع القصر[١].

شرح أدب الكاتب:

(أدب الكاتب) كتاب غزير الفوائد حسن النظم والترتيب، ألفه ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) بغية خدمة طائفة الكُتّاب في عصره وتنمية لغتهم والنهوض بأساليبهم، ولا سيما كتاب الأمراء والوزراء الذين تعتمد عليهم الدولة في تصريف الأمور[٢]، فحوى نصائح وإرشادات قيمة لما يجب أن يكون عليه كاتب الديوان من ثقافة واسعة واطلاع على شتى أنواع العلوم، وضمنه أشتاتا من المعارف والمباحث التي لا يستغني عنها طالب الفصاحة والتمكن من العربية عامة وليس فقط من اتخذ الكتابة صنعة.

وقد لقي هذا المؤلَّف عناية فائقة من العلماء والأدباء فأقدموا عليه بالشرح والتفسير، ومن بينهم أبو منصور الجواليقي في كتابه الموسوم بـ "شرح أدب الكاتب"، وقد دعاه إلى ذلك -كما ذكر في مقدمته- أن جماعة من طلاب العلم سألوه أن يذكر لهم من شرح خطبة أدب الكاتب وتفسير أبياته وإيضاح مشكلاته فأجابهم لذلك[٣].

وقد اتسم شرحه ببعض الخصائص؛ منها:

١- استفاض في شرح خطبة الكتاب، بينما أوجز في شرح الكتاب فلم يتتبعه كلمة كلمة بل كان شرحه انتقائيا؛ فيعلق على بعض الألفاظ أو العبارات التي يراها جديرة بالشرح والتوضيح.
٢- اهتم بالجانب اللغوي بمستوياته الأربعة، إلا أن الدلالة كان لها الحظ الأوفر، حيث غلب عليه الاهتمام بتفسير الألفاظ وإيراد اشتقاقها، وتطرق لكثير من

(١) ينظر في ترجمته: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٢٩٣، ومعجم الأدباء ٢٧٣٥/٦، ووفيات الأعيان ٣٤٢/٥، والأعلام للزركلي ٣٣٥/٧.
(٢) ينظر: أدب الكاتب ص٩- ١٢.
(٣) ينظر: شرح أدب الكاتب ص١.

القضايا الدلالية كالتضاد والتطور والتعريب، ولا غرو في ذلك فهو عالم لغة في المقام الأول؛ يشهد بذلك تلميذه أبو البركات الأنباري حيث قال: "وكان الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في اللغة أمثل منه في النحو"[(١)]، وهذا ما تنبأ به أستاذه أبو زكرياء التبريزي حيث كان الجواليقي يطلب الحديث وابن ناصر السلامي يطلب اللغة فقال لهما أبو زكرياء: سيقع الأمر بِالعَكْسِ؛ فَتَصِير أَنْت يَا ابْن نَاصِر مُحدثا، وَتصير أَنْت يَا أَبَا مَنْصُور لغوياً فَكَانَ الْأَمر على مَا ذكره[(٢)].

٣- حرص على تعضيد كلامه وتقريبه للأذهان بإيراد الشواهد المختلفة؛ فاستشهد بالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وأمثال العرب وأكثر من الاستشهاد بالشعر الذي ظهر اهتمامه به بشرح الأبيات ونسبتها وبيان مناسباتها، وبلغ من اهتمامه بالشعر أنه أهمل شرح بعض أبواب الكتاب واكتفى منها بذكر الشواهد الشعرية.

٤- تنوعت مصادره تنوعا كبيرا، واستند إلى آراء كثير من اللغويين، ولم يقتصر في النقل على فترة زمنية معينة بل جمع بين القديم والحديث، فنقل عن سيبويه والفراء، والأصمعي، وابن السكيت، وابن الانباري، وابن درستويه، والأزهري، وشيخه الخطيب التبريزي، وغيرهم كثير.

ثانيًا: النقد اللغوي ومقاييسه

تناول النقدَ اللغوي كثيرٌ من القدماء فألفوا وصنفوا لعصرهم، وراعوا المغالط الجارية فيه، وكانوا في الحكم بالتصويب والتلحين متفقين تارة مختلفين أخرى؛ فمنهم من يشتد حتى لا يعتد بالرواية إلا عن العرب الأقحاح، ولا يستشهد إلا بأشعار الجاهلية والمخضرمين، وما اتفق من أقوالهم وأمثالهم، ولا يعنى من اللغات بغير العالية، وهؤلاء يمكن تسميتهم بأهل التوقيف الفصاحي؛ إذ لا يعتدون إلا بما نقل عن فصحاء العرب القدامى، وكل ما عدا ذلك في زعمهم ساقط مرذول، فلا يرون في المظاهر اللغوية المحدثة مظاهر تطور، بل يعدونها خطأً لا يجوز إقراره، وممن يمثل هذا الاتجاه: الكسائي والأصمعي وابن السكيت وابن قتيبة[(٣)].

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٢٩٤.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٧٢/٥.

(٣) ينظر: مسالك القول في النقد اللغوي ص١٠، وكتب اللحن ومصادر معجم العربية التاريخي

وقد أفضى هذا التيار المتشدد القائم على اختيار الأفصح إلى ظهور تيار جديد ينهج منهج التسامح في اللغة[١]، وهو اتجاه يجيز التطور النوعي في الاستعمال اللغوي عن طريق الاجتهاد والبحث في وجوه التخريج والتجويز[٢]، ويعتد بلغات العرب الذين أخذت عنهم العربية، ويستظهر بأشعار الاسلاميين والمولدين، ومن هؤلاء: ابن جني، وابن مكي الصقلي، وابن هشام اللخمي[٣].

ولم يكن الحكم بالتصويب أو التخطئة جزافًا، إنما كان وفق معايير علمية استُمدت من كلام العرب الفصيح، وأصبحت مرجعًا يبصر الناس بالاستعمال السليم، وتقيهم الوقوع في الخطأ، والمخالفات اللغوية[٤]. ومن أبرز تلك المعايير: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، والشعر العربي، واللهجات العربية، والقياس[٥].

هذا وقد كان للنقد اللغوي أثره المحمود في اللغة والأدب؛ فلولاه لما كان للعربية أن تنجو مما حاق بها من ظروف تضافرت على إضعافها، وطمس معالمها[٦]، هذا فضلا عن رصد بعض الظواهر اللغوية التي أثارت انتباههم وأثرت اللغة العربية، فعرفوا الغريب والنادر، والمولد والدخيل، والتطور اللغوي لبعض المفردات، فكان صنيعهم هذا من أجَلّ فوائد النقد اللغوي، إذ عليه قامت قواعد فقه اللغة، وبه استطاع العلماء أن يرسموا لنا ما دق وجل من سمات العربية وملامحها[٧].

فهذه نبذة مختصرة عن النقد اللغوي ومقاييسه وفوائده تزداد وضوحا بعرض وتحليل لتعقبات الجواليقي وانتقاداته على ابن قتيبة، موزعة على مستويات التحليل اللغوي التي اقتضاها البحث، وفيما يلي بيانها على النحو التالي:

ص١٤.

(١) ينظر: ابن قتيبة الدينوري: تصحيحه اللغوي والردود عليه دراسة نقدية ص ٥٨.

(٢) ينظر: كتب اللحن ومصادر معجم العربية التاريخي:ص ١٥.

(٣) ينظر: مسالك القول في النقد اللغوي ص١٠.

(٤) ينظر: النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري ص١٥٣.

(٥) ينظر تفصيل ذلك في: المعيار في التخطئة والتصويب ص٢٨ - ١٨٨.

(٦) ينظر: النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري ص٣٢٠.

(٧) ينظر: السابق ص٣٤٢.

تعقبات الجواليقي على ابن قتيبة في شرح أدب الكاتب

دراسة تحليلية نقدية

المطلب الأول: التعقبات الصرفية (البنيية)

المطلب الثاني: التعقبات النحوي (التركيبية)

المطلب الثالث: التعقبات الدلالية.

المطلب الأول

التعقبات الصرفية (البنيِيَّة)

أولًا: أبنية المصادر:

تجلت عناية اللغويين ببيان صيغ المصادر المقيس منها والشاذ، فوضعوا لها القواعد والضوابط التي تحكمها معلنين أن ما ورد على خلاف ذلك فبابه النقل ويقتصر فيه على السماع(١)، ويتم قبوله بالاحتكام إلى الرواية، ومطالعة أقوال اللغويين في ذلك.

وقد حوت العربية طائفة من أبنية المصادر التي تعددت صيغها للفعل الواحد، وقد عزي هذا التعدد إلى سببين رئيسين هما(٢):

١- اختلاف لهجات العرب، حيث تتعدد صور المصدر تبعا لصور أدائه في اللهجات العربية، كاختلاف القبائل العربية فيما لم يسمع مصدره كـ (فعَل) حيث يكون مصدره (فَعْلا) للحجاز و (فُعولا) لأهل نجد(٣)، منه أيضا مجيء مصدر فعّل - وقياسه التفعيل- على فِعّال في لغة أهل اليمن فيقولون كذّب كِذّابا وليس تكذيبا، وعليها ورد قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾(٤)، قال الفراء: "هي

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٢٦/٣.

(٢) ينظر: معاني الأبنية في العربية لفاضل السامرائي ص١٧، والمصدر بين التنظير والاستعمال ص٤٩.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي ٢٩٣/١.

(٤) سورة النبأ: ٢٨.

لغة يمانية فصيحة يقولون: كذبت به كذّابا، وخرّقت القميص خرّاقا، وكل فعّلت فمصدره فِعّال في لغتهم مشدد"[١].

٢- اختلاف المعنى: وهو سبب مهم في اختلاف المصادر فقد يكون لأحد المصدرين معنى يختص به لا يستعمل له المصدر الآخر أو يكثر فيه، كالضَّر والضُّر؛ فهو "بالفتح الضرر في كل شيء، وبالضم: الضرر في النفس من مرض وهزال، فرق بين البناءين لافتراق المعنيين"[٢]، كذا أيضا صدّ يصُد صدًّا وصدودًا، فالصد بمعنى المنع والصرف ومنه قوله تعالى: ﴿ وَبِصَدِّهِمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾[٣]، بينما الصدود بمعنى الإعراض ومنه قوله تعالى: ﴿ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾[٤]، وقد اختلف المصدر تبعا لاختلاف حال الفعل من حيث التعدي واللزوم[٥].

إذا "فالجذر اللغوي الواحد تتعدد مصادره بحيث تكثر أو تقل تبعا للهجة أو الدلالة"[٦].

وقد تناول البحث بعضا من تلك المصادر التي تعددت صورها للجذر الواحد بالبحث والدراسة على النحو التالي:

١- قِماص - قُماص:

قال الجواليقي: "قال أبو محمد "يقال دابة قِماص ولا يقال قُماص"[٧]، وسيبويه يقول قُماص، والعيوب تأتي كثيرا على فِعال بكسر الفاء نحو: النِّفار والشِّماس والضِّراج، والأدواء تأتي على فُعال بضم الفاء مثل: القُلاب والخُمال

(١) معاني القرآن للفراء ٢٢٩/٣.
(٢) تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل) ١٣٠/٣.
(٣) سورة النساء: ١٦٠.
(٤) سورة النساء: ٦١.
(٥) ينظر: المفردات في غريب القرآن (صدد) ص٤٨٨، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ٥٧٥/٢.
(٦) تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية ص١٥٢.
(٧) أدب الكاتب ص٣٩٦.

والنُّحاز والدُّكاع"[١].

القماص: من قَمَصَ البعيرُ يقمُص ويقمِص قَمْصًا وقُماصًا، وَهُوَ أَن ينفر ويرفع يَدَيْهِ ويطرحهما مَعًا ويعجر برجلَيه[٢]، قال الخليل: "القِماصُ: ألا يستقر في موضع، تراه يقمِص فيثب من مكانه من غير صبر. يقال للقلِق: أخذه القِماصُ"[٣]، ومنه "حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ «لتَقْمِصَنَّ بِكُمُ الْأَرْضُ قِماصَ البَقر»[٤] يَعْنِي الزَّلْزَلَة"[٥].

وقد أشار الجواليقي في نصه السابق إلى اختلاف أهل اللغة في ضبط فاء (قماص)؛ فحكى قول ابن قتيبة -في باب ما جاء مكسورا والعامة تضمه- أن القِماص بكسر القاف وليس بضمها، بينما أورده سيبويه بالضم حيث قال: "وقد جاء على فُعالٍ نحو النُّزاء والقُماص، كما جاء عليه الصوت نحو الصُّراخ والنُّباح"[٦].

وبالرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم تبين أن بعض أصحابها وافقوا ابن قتيبة في ضبط القِماص بالكسر وإنكار الضم؛ ومنهم ابن السكيت حيث قال: "وتقول: هذه دابة فيها قِمَاصٌ ولا تقُل قُمَاصٌ"[٧]، وكذا الصفدي فقال: "ويقولون: دابّة فيها قُماص. والصواب قِماص بالكسر"[٨]، وعليه اقتصر الزمخشري والفيومي[٩].

أما ابنُ دريد فوافق سيبويه باقتصاره على الضم حيث قال: "القَمْص من قَوْلهم: قَمَصَ البعيرُ يقمُص ويقمِص قَمْصًا وقُماصًا، وَهُوَ أَن يرفع يَدَيْهِ ثمَّ يطرحهما مَعًا ويَعْجِر"[١٠].

---

(١) شرح أدب الكاتب ص٢٤٠.
(٢) ينظر: جمهرة اللغة (صقم) ٨٩٤/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر (قمص) ١٠٨/٤.
(٣) العين (قمص) ٧٠/٥.
(٤) مسند البزار ١٥١/١٥ رقم (٨٤٧٩)، كتاب مسند أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، باب مسند أبي حمزة أنس بن مالك.
(٥) والنهاية في غريب الحديث (قمص) ١٠٨/٤.
(٦) الكتاب ١٤/٤.
(٧) إصلاح المنطق ص١٣٢.
(٨) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ٤٢٩/١.
(٩) ينظر: أساس البلاغة (قمص) ١٠١/٢، والمصباح المنير (قمص) ٥١٦/٢.
(١٠) جمهرة اللغة (صقم) ٨٩٤/٢.

بينما أجاز الوجهين بعض اللغويين؛ يقول أبو مسحل: "ويقال: أخَذهُ القُماصُ، والقِمَاص. وبالدّابةِ قِماصٌ، وقُمَاصٌ"[(١)]، كذا ذكر صاحب الاقتضاب أن "الضم والكسر جائزان، ذكر ذلك غير واحد"[(٢)]، حقا ذكره غير واحد من اللغويين غير أن منهم من ألمح إلى وجود فرق دلالي بينهما؛ فها هو ذا الصاحب ابن عباد يقول: "القُمَاصُ: النَّزَوَانُ وقِلَّةُ الاسْتِقْرارِ. والقَلِقُ يأْخُذه القُمَاصُ. والقِمَاص - بالكَسْر -: النِّفَارُ والفَزَعُ. وفي المَثَل: "ما بالعَيْرِ من قِمَاصٍ"[(٣)] أي هو ذَلِيْل لا يَمْتَنِعُ على مَنْ يُرِيدُ ظُلْمَه"[(٤)]، كذا فرق بينهما ابن القطاع فذكر أن الضم يكون في حال الملازمة والاعتياد فقال: "وقَمَصت الدابَةُ قِماصًا وقَمْصًا وقُماصًا إذا لزم"[(٥)]، وأيده في ذلك الفيروز أبادي فقال: "قَمَصَ الفرسُ وغيرُه يَقْمُصُ ويَقْمِصُ قَمْصًا وقُمَاصًا، بالضم والكسرِ، أو إذا صارَ عادة له، فبالضم: وهو أن يَرْفَعَ يَدَيهِ ويَطْرَحَهُما مَعاً، ويَعْجِنَ بِرِجْلَيْه... وككتابٍ: القَلَقُ، والوَثْبُ، ويُضَمُّ"[(٦)].

وبتأمل تلك النصوص الواردة في تعريف القماص ندرك أنها تدور حول معنى واحد وهو الحركة وعدم الاستقرار، وهو أحد أصلين ذكرهما ابن فارس لمادة (ق م ص)[(٧)]، إلا أن هذه الحركة إن كانت طارئة ناشئة عن قلق وإعراض فحينئذ يطلق عليها قِماص بالكسر، ومنه قول العرب لمن ذل بعد عز وامتناع: "مَا بالعير مِن قِماص": أي ذليل ضعيف لا حِراك به[(٨)]، قيل: وهذا المثل يُروى بالضم، والكسر، ولكن الصحيح الفصيح فيه الكسر[(٩)]، ولعل ذلك لكونه الموافق للقاعدة الصرفية: إن ما "دل على امتناع؛ فقياس مصدره: الفِعَال كالإباء، والنفار، والجماح، والإباق"[(١٠)].

(١) النوادر لأبي مسحل ص٢٩٧.
(٢) الاقتضاب شرح أدب الكتاب ٢١٤/٢.
(٣) الأمثال لابن سلام ص١٢٢، وجمهرة الأمثال ٢٣٧/٢.
(٤) المحيط في اللغة (قمص) ٢٧٩/٥.
(٥) كتاب الأفعال لابن القطاع ٥٣/٣.
(٦) القاموس المحيط ص٦٢٨.
(٧) ينظر: المقاييس (قمص) ٢٧/٥.
(٨) ينظر: جمهرة الأمثال ٢٣٧/٢، والقاموس المحيط ص٦٢٩.
(٩) ينظر: مجمع الأمثال ٢٦٨/٢.
(١٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠٠/٣.

أما إذا كان ذاك القلق وعدم الاستقرار ملازما للبعير بأن كثُر فيه حتى صار عادة له فحينئذ يقال قُماص بالضم؛ وقد أجاز الأزهري فيه الكسر فقال: "والقميصُ: البِرْذَوْنُ الْكثير القُماص والقِماصِ، والضمُّ أفْصح"(١)، وعدَّه البعض من الأدواء -كالنُّزاء- يأخذ البعير فلا يستقر به موضعه(٢)، وفي اللسان: "نُزَاء الدَّابَّةِ هُوَ قُماصُها"(٣)، ولا شك أن هذا ما أراده سيبويه في نصه السابق ويؤيده قوله: "ومما تعلم به أنه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت، نحو: العُواء... ويكون العلاج كذلك، نحو: النّزاء. ونظيره من غير المعتل القُماص"(٤)، ومذهب النحاة أن الغالب في مصدر الأدواء الفُعال كالسُّعال والدُّوار(٥).

ومما سبق يتضح أن كلا الضبطين للفظ القماص (بكسر القاف وضمها) وارد ضمن طيات كتب اللغة وأقره بعض فصحائها لا سيما إمام النحاة سيبويه، وأبو مسحل الأعرابي الذي تربى في البادية حيث موئل اللغويين لجمع اللغة واستقصاء شواردها، لكن وفقا للقواعد الصرفية فلكل صيغة معنى خاص يميزها عن الأخرى، ونظرا للتقارب الشديد بين الصيغتين لفظا ومعنى فلا يبعد أن يكون نشأ الخلط بينهما وجرى على الألسنة حتى اشتهر كلا الضبطين في كلا المعنيين، فقيل في قِماص قُماص والعكس.

ولعل هذا ما قصد ابن قتيبة تصويبه، وكأنه أراد أن يقول أن الأصل في القِماص -الذي ليس من الأدواء- إنما هو بكسر القاف وأما ما جاء منه بالضم فمن كلام العامة نشأ نتيجة الخلط بين المعنيين، لكنه أبهم القول فاستدرك عليه ذلك الجواليقي فأزال اللبس ورفع الإشكال.

(١) تهذيب اللغة (قمص) ٢٩٨/٨.
(٢) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ٣٣٩/٣، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي ٥٧٢/١.
(٣) ينظر: لسان العرب (نزا) ٣٢٠/١٥.
(٤) الكتاب ٥٤٠/٣.
(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ١٥٤/١.

٢- كلال الحد:

يقول الجواليقي: " وقوله: "مع كَلَالِ الحَدِّ"[١] غير صواب، لأن الكَلال مصدر كَلَّ إذا أعيا، فأما كَلَّ الحد فمصدره كَلٌّ وكُلول وكِلَّة، وكذلك اللسان والطرف، وكَلَّ إذا أعيا كَلَالًا وكَلَالَةً... وهذا مَثَلٌ ضربه للبليد القليل المضاء وشبهه بالسيف الجهام الذي لا يمضي في الضريبة"[٢].

أورد ابن قتيبة لفظ الـ (كلال) مصاحبا لـ (الحد) وهو السيف، وقد خطأه الجواليقي في ذلك معللا بأن الكَلالَ مصدر كَلَّ إذا أعيا، فأما كَلَّ الحد أو السيف فمصدره كَلٌّ وكُلول وكِلَّة.

وبمطالعة المعاجم وتتبع أقوال اللغويين في ذلك تبين أن جُلَّهُم يتفقون مع الجواليقي في أن الكلال مأخوذ من كَلَّ إذا أعيا، فيكون فيما هو كائن حي كالإنسان والبعير، ولا يكون من كَلَّ السيف ونحوه.

يقول ابن دريد: "كَلّ السَّيْف والشفرة كَلًّا وكُلولًا. وكَلّ الرجل وَالدَّابَّة كَلَالًا"[٣]، ويوافقه ابن منظور قائلا: "وكَلَّ يكِلُّ كَلًّا وكَلالًا وكَلالة.... وكَلَلْت مِنَ الْمَشْيِ أَكِلُّ كَلالًا وكَلالة أَي أَعْيَيْت، وَكَذَلِكَ الْبَعِيرُ إِذا أَعيا ... وكَلَّ السيفُ والبصرُ وَغَيْرُهُ مِنَ الشَّيْءِ الْحَدِيدِ يكِلُّ كَلًّا وكِلَّة وكَلالة وكُلُولة وكُلولًا وكَلَّل، فَهُوَ كَلِيل وكَلٌّ: لَمْ يَقْطَعْ"[٤]، وغيرهما كثير[٥].

وحري هنا أن أذكر أن ابن قتيبة نفسه نص على ذلك في موضع آخر من كتابه حيث قال: "وكَلَّ بصرُهُ كِلَّةً وكُلُولاً، وكذلك اللِّسان، وكلَّ السيفُ كِلَّةً إذا لم يقطع، وكلَّ من الإعياء يَكِلُّ كَلاَلًا"[٦].

لكن مع هذا لا يمكن الجزم بأن الجواليقي مُصيب في نقده وتخطئته لابن

(١) أدب الكاتب ص١٢.
(٢) شرح أدب الكاتب ص٤٤.
(٣) جمهرة اللغة (كلل) ١٦٦/١.
(٤) لسان العرب (كلل) ٥٩١/١١.
(٥) ينظر: كتاب الأفعال لابن القوطية ص٦٤، والصحاح (كلل) ١٨١١/٥، والمحكم (كلل) ٦٥٧/٦.
(٦) أدب الكاتب ص٣٣٣.

قتيبة، لأنه وإن كانت الأغلبية العظمى تؤيد مذهبه إلا أنه يبقى آخرون مخالفون؛ يرون أن كلالا ليست فقط مصدرًا لـ (كَلَّ) إذا أعيا، وإنما تأتي أيضا من كَلَّ في كُلِّ شيء كالسيف والرمح ونحوهما، فعن ابن الأعرابي أنه قال: "يقال: كَلَّ في كُلِّ شيء يَكِلّ كَلاَلًا: إذا أَعْيا وانقطع"(١)، وها هو ابن الأثير يؤكد ذلك فيقول: "كَلَّ السَّيفُ يَكِلُّ كَلاَلًا فَهُوَ كَلِيل"(٢)، ويتْبَعهما الرازيّ بقوله: "وكَلَّ الرَّجُلُ وَالبَعِيرُ مِنَ الْمَشْيِ يَكِلُّ كَلاَلًا وَكَلاَلَةً أَيْضًا؛ أَيْ أَعْيَا. وكَلَّ السَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالطَّرْفُ وَاللِّسَانُ يَكِلُّ بِالْكَسْرِ كَلاَلًا وَكُلُولًا وَكِلَّةً وَكَلاَلَة"(٣).

كما أسفر البحث عن أن استعمال هذا التركيب (كلال الحد) متداول لدى بعض الفصحاء من أرباب اللغة والأدب أمثال الجاحظ وابن فارس(٤)، وليس قصرا على ابن قتيبة، ولعل استعمال هؤلاء لمثل هذا التركيب ومن قبلهم تصريح ابن الأعرابي السابق بأن الكلال يكون من كَلّ في كُلِّ شيء يكون كافيا للقول بأن هذا الاستعمال (على حقيقته) سليم لا غبار عليه، لكن يبدو أنه لم يكثر استعماله فيشتهر مثلما اشتهر في معنى الإعياء.

كذا ثمة تخريج آخر يدعم ابن قتيبة ويُخرِجُه من الاتهام بالتقصير والوهن؛ وهو كون هذا الاستعمال على غير حقيقته وإنما من قبيل المجاز، فليس المراد حد السيف حقيقة وإنما استعاره للكاتب، ثم أتى بلازم من لوازم المستعار له وهو الكلال على سبيل الاستعارة المجردة، ومن الغريب أن الجواليقي فطن إلى ذلك الاستعمال المجازي، وصرح بأنه ضرب من المثل والتشبيه ومع هذا أصر على تخطئته، ولعل سبب ذلك تركيزه على بيان ما للكلال من دلالة خاصة وأنه لا يجوز استعمالها في غير الكائن الحي الأمر الذي أنساه أن يعلل هذا لاستعمال ويبرهن على صحته.

(١) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ص١٠٦.
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (كلل) ١٩٨/٤.
(٣) مختار الصحاح (كلل) ص٢٧٢.
(٤) ينظر البيان والتبيين ١٠/٣، ومتخير الألفاظ ص٤٤.

ثانيًا: الجموع:

الجموع على نوعين: جمع تصحيح، ويقال له: جمعٌ سالمٌ؛ لسلامة لفظِ واحده من التغيير، وجمع تكسير[(١)]. وجمع التكسير له أوزان كثيرة تبلغ سبعة وعشرين وزنا، وقد يكون للاسم الواحد عدة جموع نحو: ساجد وسُجَّد وسجود وساجدين، وراكب وركاب وركبان، وهذا التعدد له أسباب مختلفة منها: اختلاف اللهجات، ودلالة الجمع على القلة أو الكثرة، واختلاف المعنى، والضرورة الشعرية[(٢)].

ومن أمثلة تنوع الجموع للفظ واحد ما يلي:

عيون الحديث:

قال الجواليقي: "وعيون الحديث[(٣)]: مختاره وأفضله، وقد عيب ذلك عليه وقيل: الصواب أن يقال أعيان الحديث؛ لأن العُيون جمع عين الماء والعين التي يبصرُ بها، ويقال في سائرِ الأشياء أعيان، يُقال: أعيان المالِ، وأعيان الرّجال، وأعيان الثّياب، وللعَينِ في اللغة مواضِع كثيرة ليس هذا موضعها"[(٤)].

العَينُ تَقَعُ بالاشتِراك عَلَى أَشياء مختلفة؛ فوضعت في الأصل للعين الباصرة، ثم استُعيرت لمعان هي موجودة في الجارحة بنظرات مختلفة؛ فاستعيرت لعين الْمَاءِ، والثقب في المزادة تشبيها بها في الهيئة، وقيل للمتجسِّسِ عين تشبيها بها في نظرها، كما استُعيرت للذهب تشبيها بها في كونها أفضل الجواهر، كما أنّ هذه الجارحة أفضل الجوارح ومنه قيل: أَعْيَانُ القوم لأفاضلهم، كأنهم عيونهم التي بها ينظرون، وغيرها من المعاني المختلفة[(٥)].

وقد أشار الجواليقي إلى أنه على الرغم من اشتراك هذه المعاني في لفظ العين، إلا أنها ليست على وتيرة واحدة في الجمع، بل يختلف الجمع تبعا لاختلاف

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١٣/٣.
(٢) ينظر: معاني الأبنية في العربية ص١١٣-١٢٥.
(٣) ينظر: أدب الكاتب ص١٤.
(٤) شرح أدب الكاتب ص٦٧.
(٥) ينظر: مقاييس اللغة (عين) ١٩٩/٤، والمفردات في غريب القرآن للاصفهاني ص٥٩٩، والمصباح المنير (عين) ٤٤٠/٢.

المعنى المراد، ومن هذا المنطلق عاب على ابن قتيبة قوله (عيون الحديث) مصرحا بأنه كان ينبغي أن يقول (أعيان) وليس عيون، لأن العيون -كما يقول- جمع عين الماء والعين التي يبصر بها، أما سائر الأشياء أعيان، يقال: أعيان المال وأعيان الرجال، وأيضا أعيان الحديث.

وبتتبع هذه المعاني وجموعها في المعاجم اللغوية تبين أن الجواليقي كان في حاجة إلى مزيد من الدقة والتحري عند ذكر بعض هذه الجموع؛ حيث إن العين الباصرة لم تجمع على عيون فقط، وإنما تجمع أيضا على أعين وهي الصيغة الأشهر في هذا المعنى وبها ورد القرآن الكريم؛ قال تعالى: ﴿ سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ﴾[١]، وزاد البعض أعيانًا؛ يقول الجوهري: "العين: حاسة الرؤية، وهى مؤنَّثة، والجمع أعْيُنٌ وعُيونٌ وأعْيانٌ"[٢]، قاله أيضا ابن فارس وابن سيده[٣].

ومما جاء على عيون قول الشاعر:

لَم يَبقَ بَعدَهُمُ لِعَينَي ناظِرٍ * ما تَستَنيمُ لَهُ العُيونُ وَتَهجَعُ**[٤]

وكذا عين الماء فقيل: تجمع على أعين وعيون؛ ففي المحكم: "والعَيْنُ: ينبوع المَاء، أُنْثَى، والجمعْ أعْيُنٌ وعُيُونٌ"[٥]، وبالأخير خص الله تعالى عين الماء؛ قال تعالى: ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾[٦].

إذن فالقرآن الكريم خص الأعين بالعين الباصرة والعيون بعين الماء، وسبب هذا التنوع هو المغايرة بين المعنيين لا للدلالة على القلة أو الكثرة، إذ لا يستساغ معنى القلة في مثل الآية السابقة: ﴿ سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ ﴾، وكذا قوله تعالى:

(١) الأعراف: ١١٦.
(٢) الصحاح (عين) ٢١٧٠/٦.
(٣) ينظر: مقاييس اللغة (عين) ١٩٩/٤، والمحكم (عين) ٢٤٨/٢.
(٤) البيت من الكامل وهو للأفوه الأودي وفي ديوانه ص٩٣.
(٥) المحكم (عين) ٢٥٠/٢، وينظر: لسان العرب (عين) ٣٠٣/١٣.
(٦) القمر: ١٢.

﴿ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي﴾[1] وهم الكفار وهم كثرة[2].

أما عين الشيء أي ذاته وَأَصله كعين المال وعين الثياب، وكذا عين القوم شريفهم، فلم يذكر اللغويون في جمعها سوى أعيان؛ يقال: "هَذِه دراهمك بِأَعْيَانِهَا وَهِي أَعْيَان دراهمك وَلَا يُقَال فِيهَا أعْيُن وَلَا عُيُون وكَذَلِكَ يُقَال هَؤُلَاءِ إِخْوَتك بأعيانهم"[3]، وفُلَان من أَعْيَان بني فلَان، أَي من أشرافِهم وذَوي النّباهة مِنْهُم[4].

وكذا العين بمعنى النفيس من كل شيء فجُمِعت على أعيان، إلا أن صاحب الإبانة أجاز جمعها أيضا على عيون، وذلك حيث قال: "وعَيْنُ كُلّ شيءٍ: أجَوَدُهُ. وعَيْنُ القَلْبِ، وعَيْنُ المتاع، وعَيْنُ الحديث، يقالُ في الجَمْع: أعيان الرّجال، وأعيانُ الأحاديث... وكذلك يُقالُ: عُيونُ المسائل، وعُيون الأخْبار"[5]، ولم يخالفه فيما قاله أحد، بل أقره ابن السِّيدِ في شرحه لأدب الكاتب حيث قال: "وعيون الحديث: خياره. وعين كل شيء: أفضله"[6] ولم يبد تعليقا على استعمال ابن قتيبة لعيون في هذا الموضع، وكذا أيده مجمع اللغة العربية حين أجاز أن يقال: "هَذِه القصيدة من عُيُون الشّعْر"[7].

ولعل كثرة ورود هذا الاستعمال في تسمية بعض الكتب التراثية، أمثال: عيون الأخبار لابن قتيبة، وعيون المسائل للسمرقندي، وعيون الأثر لابن سيد الناس اليعمري وغيرها، مما يؤيد هذا المذهب، ويؤكد صحة استعمال ابن قتيبة -وينفي عنه الخطأ الذي نسبه إليه الجواليقي- الذي لا يبعد أن يكون استعمالا مجازيًّا، شُبِّه فيه الحديث -أو الشعر والأخبار- بالعين الباصرة بجامع الاهتداء والإدراك، أو بعين الماء التي يُنهَلُ منها ولا ينضب معينها.

(١) الكهف: ١٠١.
(٢) معاني الأبنية في العربية ص١٢٣.
(٣) تهذيب اللغة (عين) ١٣١/٣.
(٤) ينظر: جمهرة اللغة (عني) ٩٥٦/٢.
(٥) الإبانة في اللغة العربية (العين) ٤٨٢/٣.
(٦) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٩٩/١.
(٧) المعجم الوسيط (العين) ٦٤١/٢.

ثالثًا: التناوب الدلالي بين اسم الفاعل واسم المفعول:

ظاهرة التناوب ظاهرة واسعة ومتعددة الجوانب؛ منها: تناوب الصيغ الصرفية بأن تحل صيغة محل صيغة أخرى وتؤدي الدور الدلالي المنوط بها، كأن تنوب صيغة اسم الفاعل عن اسم المفعول مثلا أو العكس، ومن ثم تصير الصيغة المناوبة متعددة الدلالة حيث أكسبها سياقها النصي دلالة جديدة تخالف دلالتها الأصلية التي تحددها هيئتها الخارجية(١).

وأمثلة ذلك التناوب كثيرة ولها ذيوع في العربية منها: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾(٢)، قيل: المراد ساترًا، والْحِجَابُ هَهُنَا: هُوَ السَّاتِرُ. وَقيلَ: مَسْتُورًا والمعنى: حِجَابًا مَسْتُورًا عَنِ الْعِبَادِ فَلَا يَرَوْنَهُ(٣).

ومن ذلك أيضا قولهم: "مكان عامر أي: معمور"(٤)، وقولهم:

سمك مالح:

يقول الجواليقي: "قال أبو محمد "ويقال: سمكٌ مليحٌ ومملوحٌ، ولا يقال مالحٌ، وقد قال عذافر وليس بحجة"(٥) وعذافر فقيميٌّ(٦):

لَــوْ شــاءَ رَبي لَــمْ أَكُــنْ كَرِيًّــا * وَلَــمْ أَسُــقْ لِشَــعْفَرَ المَطِيًّــا**

(١) ينظر: التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى في القرآن الكريم ص٣٨٨.
(٢) الإسراء: ٤٥.
(٣) ينظر: تفسير الطبري (جامع البيان) ٦٠٨/١٤.
(٤) فقه اللغة وسر العربية ص٢٢٩.
(٥) ينظر: أدب الكاتب ص٤٠٤.
(٦) الرجز لعذافر في تهذيب اللغة (ملح) ٦٤/٥، والمحكم (ملح) ٣٧٧/٣، ولسان العرب (ملح) ٦٠٠/٢.
ذكر الجواليقي أن مناسبة هذه الأبيات هي أن " عذافر هذا من بني فقيم، وكان يكري إبله إلى مكة، وأكرى معه رجل من بني حنيفة من أهل البصرة بعيراً يركبه هو وزوجته، وكان اسمها شعفر، وكان الحنفي وزوجته سمينين فنزل الفقيميّ يزجر بهما فقال هذه الأبيات". [ينظر: شرح أدب الكاتب ص٢١٤].

بصْـــرِيَّةٍ تزوَّجـــت بصـــرْيًا * يُطْعِمُهـــا المـــالحَ والطَّرِيَّـــا**

وجيـــد الْـــبرّ لهـــا مَقْلِيّـــا * حتـــى نتَـــتْ سرّتُهـــا نَتيّـــا**

... وقد جاء المالح في شعر من قوله حجة وهو جرير قال يهجو آل المهلب[1]:

كَانُوا إِذا جَعَلوا فِي صِيرِهِمْ بَصَلاً * ثُمَّ اشْتَوَوا كَنْعَدًا مِنْ مالحٍ جَدَفوا**

الصِّير الصَّحْناة[2]، والكَنْعد ضرب من السمك، يريد كانوا ملاحين"[3].

أنكر ابن قتيبة أن يقال: سمك مالح، وإنما الصواب عنده أن يقال مليح ومملوح، ووافقه في ذلك كثير من اللغويين[4]، ولم يلتفتوا إلى قول عذافر السابق ولم يروا أنه حجة، وعلل ذلك ابن دريد بأنه "مولد لَا يُؤْخَذ بلغته"[5]، وقيل: "لأنه كان حضريًّا غير فصيح"[6].

وذكر البطليوسي أن ذلك هو المشهور من كلام العرب، لكن ذلك لا يعني تخطئة هذا الاستعمال، وإنما غاية الأمر أن يقال إنها لغة قليلة[7]، خاصة أنه تكرر ورودها على ألسنة بعض الشعراء من ذوي القبائل المختلفة، واستشهد لذلك بالإضافة إلى قول العذافر السابق بورودها أيضًا في لهجة ذاك الرجل البصري (الذي قصده العذافر بشعره) وهو من بني حنيفة، فقال ردًّا عليه[8]:

قَـــدْ جَعـــلَ اللـــه لنـــا كريّـــا * مُقبحًـــا مُلعَنًـــا شَـــقِيّا**

---

(١) البيت من البسيط. وهو لجرير في ديوانه ١٧٧/١، ولسان العرب (ملح) ٣٨٢/٣.

(٢) الصِّيرُ: السَّمَكَاتُ الْمَمْلُوحَةُ الَّتِي تُعْمَلُ مِنْهَا الصَّحْنَاة، وقيل هي الصحناة وكلا اللفظين غير عربي. [ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (صحن)، ١٤/٣، ولسان العرب (صير) ٤٧٨/٤]

(٣) شرح أدب الكاتب ص٢٤٣.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ص٢٠٦، والفصيح لثعلب ص٣١٨، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء ص٢٤٤.

(٥) جمهرة اللغة (ملح) ٥٦٨/١.

(٦) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٢٤/٢.

(٧) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٢٣/٢.

(٨) الرجز لرجل من حنيفة في الاقتضاب شرح أدب الكتاب ٢٢٤/٢، ولسان العرب (ملح) ٦٠٠/٢.

أَكْرَيــتُ خَرْقًــا ماجِــدًا سَرِيّــا * ذا زوجَــةٍ كَــان بهــا حَفِيّــا**

يُطْعِمُهــا المــالحَ والطَّرِيّــــا * وجيــد الْــبرِّ لهــا مَقْلِيّــا**

قال البطليوسي: "فقد قال الحنفي مالحًا، كما قال عذافر، وهو الفقيمي، واتفقا على ذلك"(١).

ولئن كانت حجتهم أنّ ورود هذا الاستعمال إنما كان في شعر من ليس بحجة، فقد أدحض الجواليقي هذه الحجة بأن ساق شاهدًا آخر لاستعمال (مالح) في شعر من يحتج به وهو جرير بيته السابق:

كَانُوا إِذا جَعَلوا فِي صِيرِهِمْ بَصَلاً * ثُمَّ اشْتَوَوا كَنْعَدًا مِنْ مالحٍ جَدَفوا**

كذا أيدهما ابن بري(٢) في تصويب هذه اللغة، ورَدّ قول الجوهري بأنها لغة رَدِيَّة(٣)، مستندًا في ذلك إلى ورودها في أشعار الفصحاء، وقد استطرد في سرد الشواهد المؤيدة لذلك، ومنها قول غسان السَّليطي(٤):

وبِيضٍ غِذَاهُنَّ الحَليبُ وَلم يَكنْ * غِذَاهُنّ نِينَانٌ من البحرِ مالِحُ**

كما أوردت بعض المعاجم إقرار بعض المتقدمين لهذا الوصف (سمك مالح)، فعن ابن شميل قال: "وَيُقَال: سَمكٌ مالحٌ، وأَحسنُ مِنْها سَمَكٌ مَليحٌ ومملوحٌ"(٥)، وحُكي عن ابن الأعرابي: "مَاء مالحٌ كمِلْحٍ، وسمك مالحٌ ومَليحٌ ومَملوحٌ ومُمَلَّحٌ"(٦).

وفي هذا إيحاء بأن قولهم: سمك مالح لغة مسموعة وُجِدت في كلام العرب قديما، رغم مخالفتها القياس الصرفي؛ لأنه يقال: ملَحتُ السمك، إذا جعلت فيه ما

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٢٤/٢.
(٢) ينظر: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (ملح) ٢٧٣/١.
(٣) ينظر: الصحاح (ملح) ٤٠٦/١.
(٤) البيت من الطويل. وهو لغسان السليطي في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٢٣/٢، والتنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (ملح) ٢٧٣/١، ولسان العرب (ملح) ٦٠٠/٢.
النينان: جمع النون وهو الحوت، [ينظر: الصحاح (نون) ٢٢١٠/٦]
(٥) تهذيب اللغة (ملح) ٦٤/٥.
(٦) المحكم (ملح) ٣٧٧/٣.

يصلحه من الملح، فإذا جاوزت القَدر الذي يجب قلت: أَملحْتُ السمكَ أي أفسدتها بالملح، والقياس في ذلك أن يقال في الأولى سمك مملوح ومليح، وفي الثانية مُمْلَح، أما إذا كان الشيء يصلحه الملح الكثير قيل ملَّحته تمليحا، فهو مُمَلَّح[١]؛ إذًا فمالح هنا على غير قياس، ومن ثم ردها البعض كما فعل ابن قتيبة، وأولها آخرون؛ فقيل: إن ذلك من قبيل إتيان صيغة فاعل بمعنى مفعول، كقولهم: ماء دافق، وعيشة راضية، أي مدفوق ومرضية ونحو ذلك[٢]، وهذا أسلوب من أساليب العربية، اشتهر استعماله عند أهل الحجاز، فكانوا يجعلون المفعول فاعلًا إِذَا كَانَ فِي مذهب نعت، كقولهم: هَذَا سرٌّ كاتم، وهمٌّ ناصبٌ[٣]، وقيل: إنه على جهة النسب؛ كما يقال في ألبن وأتمر: لابن وتامر أي ذو لبن وتمر كثير[٤].

قال ابن درستويه: "ولا يقال: مالح، إلا على جهة النسب، أي ذو ملح"[٥]، وعن ابن بري: "وَوَجْهُ جَوَازِ هَذَا مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَن يكُونَ عَلَى النَّسَبِ، مِثْل قَوْلِهِمْ مَاءٌ دَافِقٌ أَي ذُو دَفْق، وكَذَلِكَ مَاء مَالِحٌ أَي ذُو مِلْح، وكَمَا يُقَالُ رَجُلٌ تارِسٌ أَي ذُو تُرْس، ودارِع أَي ذُو دِرْع؛ قَالَ: وَلَا يكُونُ هَذَا جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ"[٦].

ومن ثم يتضح أن قولَهم: سمك مالح، وإن كان مخالفا للقياس الصرفي إلا أنه استعمال صحيح وله وجه في العربية، وقد وجد في كلام العرب قديمًا وورد في أشعار الفصحاء، وما وُجِدَ فِي كَلَام العَرَبِ فَهو لُغَةٌ لَا تُنْكر وإن كانت قليلة[٧].

رابعًا: التذكير والتأنيث:

عُنِي اللغويون القدامى بظاهرة التذكير والتأنيث، وأشاروا إلى أهميتها، فجعل أبو حاتم معرفتهما ألزم من معرفة الإعراب[٨]، وعدها ابن الأنباري من تتمة

(١) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص١٤٨.
(٢) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٢٥/٢.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٣.
(٤) ينظر: العين (عنب) ١٥٩/٢، لسان العرب (تمر) ٩٣/٤.
(٥) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص١٤٨.
(٦) لسان العرب (ملح) ٦٠٠/٢.
(٧) ينظر: تهذيب اللغة (ملح) ٦٤/٥
(٨) ينظر: المذكر والمؤنث للسجستاني ص٣٤.

معرفة النحو والإعراب لأن: من ذكَّر مؤنثاً أو أَنَّث مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوبًا[١].

والأصل في الاسم أن يكون مذكرا، والتأنيث فرع عنه، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على تذكيره، بينما افتقر المؤنث إلى علامة تدل عليه وهي التاء والألف المقصورة أو الممدودة، والتاء أكثر استعمالا من الألف[٢].

وقد شهد رواة اللغة ألفاظا كثيرة تتردد بين التذكير والتأنيث؛ منها: الصّاعُ قيل: يؤنّثه أهلُ الحِجازِ، وأسد وأهل نجد يذكرونه، وربما أنثه بعض بني أسد[٣]، ولا يخفى أن سبب جواز الوجهين هنا هو التنوع اللهجي الذي هو أحد العوامل المؤدية إلى تردد اللفظ بين التذكير والتأنيث، يضاف إلى ذلك التطور اللغوي، والحمل على المعنى[٤].

ومن أمثلة ذلك من تعقبات الجواليقي على ابن قتيبة:

الأرويّة:

قال الجواليقي: "قوله (والأنثى من الوعول أرويةٌ)[٥]، هذه رواية أبي عبيدٍ عن الأحمر، وقال الأصمعي: يقال للذكر والأنثى أرويةٌ، وكذلك قال أبو زيد الذكر والأنثى عندهم أرويةٌ، وهي من الشاء لا من البقر فأما الأنثى فيقال لها وعلةٌ"[٦].

(١) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥١/١، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د/ رمضان عبدالتواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث،١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٩١/٤.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٨٦، تحقيق: د/ رمضان عبدالتواب، الطبعة الثانية، دار التراث - القاهرة.

(٤) ينظر: تحول البني النحوية بين التذكير والتأنيث في الآيات المتشابهة في القرآن الكريم (رسالة ماجستير) ص٥٣.

(٥) أدب الكاتب ص١٥٥.

(٦) شرح أدب الكاتب ص138.

الوعول: مفردها الوَعل: وهو "الشّاءُ الجبلية. وقد استوعلتْ في الجبال"[(١)]، وقيل: هو تيس الجبل، والجمع أوعال ووعول[(٢)]، ويطلق على الذكر. أما الأنثى فقد خصها ابن قتيبة بلفظ الأُرْوِيّة، بينما نقل الجواليقي عن الأصمعي وأبي زيد ما يخالف ذلك؛ وهو أن الأروية تقع على الذكر والأنثى، وليس الأنثى فقط.

وبالرجوع إلى كتاب (الوحوش) للأصمعي تبين أنه خص الأُرويّة بالأنثى ولم يعممها كما نقل الجواليقي؛ يقول الأصمعي: "يقال للذكر: وَعلٌ والجميعُ أوعال ووُعولٌ. والأنثى: أرويّة والجميع الأروى"[(٣)]، ونقل ذلك عنه ابن فارس وابن السِّيد البَطَلْيوسي[(٤)].

وقد وافق أغلب اللغويين كلا من الأصمعي وابن قتيبة في تخصيص (الأُرويّة) بأنثى الوعل؛ يقول الجاحظ: "والأروى: جماعة من إناث الأوعال"[(٥)]، ويقول أبو هلال العسكري في أسماء الوعول: "الذَّكرُ منْها وعلٌ، والجَّمعُ أوعالٌ ووعولٌ والأنثَى أرويَّةٌ، والجمعُ أروَى. وهوَ العنزُ الجبليَّةُ"[(٦)]، وفي التاج: "الوَعِلُ الذَّكَرُ، عَن ابنِ شُمَيل، والأُنْثَى بِالْهَاءِ.... وَهِي الأُرْوِيَّةُ أَيْضا"[(٧)]، وغيرهم كثير ولا سيما بعض أصحاب كتب المذكر والمؤنث[(٨)].

بينما خالف أبو زيد -فيما حكاه عنه الجواليقي وبعض اللغويين[(٩)]- وصرح

---

(١) العين (وعل) ٢٤٩/٢.
ومعنى (استوعلت الجبال) أي لجأت إلى قلل الجبال أي أعلاها، يقال: استوْعَلَت الشَّاة إذا صَعَدَت الجَبَلَ فثبتت فيه. [ينظر: الجيم ٢٩١/٣، وتهذيب اللغة (وعل) ١٢٨/٣].
(٢) ينظر: المحكم (وعل) ٣٦٢/٢.
(٣) كتاب الوحوش للأصمعي ص٥٦.
(٤) ينظر: مقاييس اللغة (أرو) ٨٧/١، والاقتضاب شرح أدب الكتاب ٥٧/٢.
(٥) الحيوان ٤٧٢/٦.
(٦) التلخيص في معرفة أسماء الاشياء ص٣٨٠.
(٧) تاج العروس (أول) ٣٢/٢٨.
(٨) ينظر: المذكر والمؤنث للسجستاني ص١٥٤، والمذكر والمؤنث لابن فارس ص٥٨ وما بعدها، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص٧٦.
(٩) ينظر: تهذيب اللغة (روي) ٢٢٦/١٥، ومقاييس اللغة (أرو) ٨٧/١، ولسان العرب (روي) ٣٥١/١٤.

بتعميم دلالة الأُروِيّة على كل من الذكر والأنثى، ووافقه في ذلك الفيومي[١]، ومن قبله صاحب الاقتضاب[٢] الذي أيد ذلك الرأي وصوَّبَه، ودعمه بشاهدين من كلام العرب اشتملا على لفظ الأروى، والمعنى على إطلاقه من احتمال إرادة النوعين، وما من قرينة تقضي باختصاص ذلك الأمر بالأنثى دون الذكر:

الشاهد الأول: قولهم في المثل: "إنّمَا أنت كبَارِح الأَرْوى، قلما يُرَى"[٣] وهذا مثل "يُضرب للرجل الذي لا يكاد يُرَى، أو لا يكون منه الشيء إلاّ في الزمان مرةً. وأصل هذا أنَّ الأروى مسكنها من الجبال قنانها، فلا يكاد الناس يرونها سانحة ولا بارحة إلاّ في الدهر مرة"[٤]، قال ابن السيد: "ولا يختصون هنا أنثى من ذكر"[٥].

الشاهد الآخر: قول الشاعر[٦]:

فَما لكِ من أرْوَى تَعادَيْتِ بالعَمَى * ولاقَيْتِ كَلاَّبـا مُطِـلاّ ورَامِيـا**

قال ابن السيد: "ومعنى هذا الشعر أن الأروى إذا بالت فشمت الضأن أبوالها، أو شربت ماء، قد اختلط فيه بولها، أصابها داء يقال له الأَبَى، فربما هلكت منه. وهذا أمر لا تختص الإناث منها به دون الذكور"[٧].

فعلى الرغم من أن الأروى تختص بالإناث إلا أن المعنى هنا يشمل الذكر أيضا، وشبيه به قول أمية بن أبي الصلت[٨]:

لَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلَ مَا قَدْ بَدَا لِي * في قلال الْجِبَـالِ أَرْعَـى الْوُعُـولَا**

فالوعول وإن اختصت بالذكور، إلا إنها لم يُرَد بها هنا الذّكور فقط، إذ

(١) ينظر: المصباح المنير (أري) ١٢/١.
(٢) ينظر: الاقتضاب شرح أدب الكتاب ٥٧/٢.
(٣) الأمثال لابن سلام ص٣١٤، وجمهرة الأمثال ١٦٩/٢، ومجمع الأمثال ٢٥/١.
(٤) الأمثال لابن سلام ص٣١٤.
(٥) ينظر: الاقتضاب شرح أدب الكتاب ٥٧/٢.
(٦) البيت من الطويل. وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه ص١٧٣، وفي تهذيب اللغة (عدا)٧٤/٣ لسان العرب (أبي) ٥/١٤.
(٧) ينظر: الاقتضاب شرح أدب الكتاب ٥٧/٢.
(٨) البيت من الخفيف. وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٥١.

المعنى: "ليتني أويت إلى الجبال، وانفردت هناك تعبدًا وزُهدًا، فتألفني الوعول كأنني أرعاها كما يرعى الناس النَّعَمَ"[1]، والمتعارف أن الجنس تُرعى جميع أفراده مع بعضها البعض، الذكور والإناث.

إذًا فكل من الوعل والأروية وُضِع لمعنى خاص، الأول للذكر والثاني للأنثى، إلا أن العرب كانت إذا أرادت جميع الجنس تناست الفرق بين اللفظتين واكتفت بذكر أحدهما ليدل على الجنس كله -فيشمل المعنى الحقيقي ويضم إليه باقي الجنس- على سبيل المجاز، ويبدو أنه كَثُرُ هذا الاستعمال المجازي مما أحدث تغيرًا دلاليا للفظ (الأروية)، الأمر الذي جعل البعض يقول بتعميم هذه اللفظة وأنها تطلق على الذكر والأنثى معا.

(١) السابق نفسه (حاشية المحقق).

المطلب الثاني
التعقبات النحوية (التركيبية)

أولًا: المتعدي واللازم:

"ينقسم الفعل إلى متعد ولازمٍ؛ فالمتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو: ضربت زيدًا. واللازم: ما ليس كذلك وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو: مررت بزيدٍ، أو لا مفعول له نحو: قام زيدٌ، ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلا متعديا... وما ليس كذلك يسمى لازما"[(١)].

ولكن هذا التقسيم لم يستقم في جميع الأفعال، إذ وُجدت طائفة من الأفعال ترددت في كلام العرب بين القسمين (التعدي واللزوم)؛ فاستعملوها تارة متعدية بنفسها وأخرى بحرف الجر، نحو: شكرت لك ونصحت لك، قيل: هذه هي اللغة الفصيحة وهي الواردة في القرآن الكريم؛ قال تعالى:﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ﴾[(٢)]، ﴿ وَنَصَحۡتُ لَكُمۡ ﴾[(٣)]، ويقال: شكرتك ونصحتك[(٤)]، يقول النابغة:

نصحت بني عوفٍ فلم يتقبلوا *** رسولي ولم تنجح لديهم وسائلي[(٥)]

ومن أمثلة ذلك مما استدركه الجواليقي على ابن قتيبة ما يلي:

١- بعثت به:

يقول الجواليقي: "وقوله (ومن قولِ آخر في وصف بِرْذَوْنٍ أهداه: وقد بَعثتُ به إليك أبيضَ الظهر والشفتين. فقيل له: لو قلت أَرْثَمَ أَلمظ[(٦)]، قال: فبياض الظهر ما هو؟، قالوا لا ندري، قال: إنما جهلتُ من الشفتين ما جهلتم

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٤٥/٢.
(٢) سورة لقمان: ١٤.
(٣) سورة الأعراف: ٧٩.
(٤) ينظر: إصلاح المنطق ص٢٠٢.
(٥) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٩٢.
(٦) الرثم: بياض على أنف الفرس، واللَّمْظُ: البياضُ في جَحْفَلةِ (الشَّفة) الفَرَس فإذا جاوَزَ إلى الأَنْف فهو أَرْثَمُ. [ينظر: العين (لمظ) ١٦٤/٨، (رثم) ٢٢٤/٨].

من الظهر)[1]**، البرذون من الخيل ما كان من غير نتاج العرب، والأنثى برذونة وسيرته البَرْذَنَة، وقوله "بعثت به" الصواب بعثته؛ لأن بعثت متعد بنفسه فاستغنى عن حرف الجر. قال الله تعالى:** يَـوَيْلَنَا ﴿ مَنْ بَعَثَنَا ﴾[2] **ولم يقل من بعث بنا، وقال عز اسمه:** ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ ﴾[3] "[4].

الشارح في هذا النص ينكر ما رواه ابن قتيبة من مجيء الفعل (بَعَث) متعديا بحرف الجر وذلك في قوله (بعثت به)، معللا ذلك بأن الفعل (بعث) يتعدى بنفسه، وكان ينبغي أن يقال: بعثته وليس بعثت به، ودعم قوله بورود الفعل (بعث) متعديا بنفسه في الآيتين السابقتين.

وبالرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم تبين أن الفعل (بعث) يأتي بالوجهين فيختلف بين التعدي واللزوم وذلك باعتبار المبعوث؛ إذ إن الفعل (بعث) يقتضي مبعوثاً متصرفاً بنفسه، ومبعوثاً به متصرفا كان أو غير متصرف، يقال: بعثت زيداً بكتاب أو بهدية أو بغلام، فزيد مما يتصرف (أي ينبعث) بنفسه، تقول بعثت زيدا وبعثته أي: أرسلته وحده، فهنا يتعدى الفعل بنفسه، بخلاف الكتاب والهدية أو الغلام الذي هو في مقام الهدية فليس مما ينبعث بنفسه بل يحتاج إلى من يُبعث به ويصحبه إلى المبعوث إليه ومن ثم يتعدى الفعل إليه بالباء[5]، يقول صاحب المصباح: "وَكُلُّ شَيْءٍ يَنْبَعِثُ بِنَفْسِهِ فَإِنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إلَيْهِ بِنَفْسِهِ فَيُقَالُ بَعَثْتُهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَنْبَعِثُ بِنَفْسِهِ كَالْكِتَابِ وَالْهَدِيَّةِ فَإِنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إلَيْهِ بِالْبَاءِ فَيُقَالُ بَعَثْتُ بِهِ"[6].

ولم يقف الأمر في تعدية الفعل (بعث) بالباء عند دخوله على ما لا يصل

(١) أدب الكاتب ص ١٠.
(٢) سورة يس: ٥٢.
(٣) سورة الأعراف: ١٠٣.
(٤) شرح أدب الكاتب ص٤١.
(٥) ينظر: الحواشي على درة الغواص لابن بري وابن ظفر ص٧٤٢ وما بعدها، وينظر: المدخل إلى تقويم اللسان ص٤١٩.
(٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٥٢/١ (بعث)، وينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص١٦١.

بنفسه، بل اتسع الأمر ليشمل ما يصل بنفسه أيضًا، وتردّدَ ذلك في كلام العرب وتناولته ألسنة شعرائهم؛ من ذلك قول النابغة الجعدي لأبي موسى الأشعري:

فـإن يكُـن ابـنُ عفّـانَ أمِينًـا *** فلَـم يَبعَـثْ بِـكَ الـبرّ الأمِينَـا[١]

وأيضا قول أبي الطيب المتنبي:

فـآجَرَكَ الإلَـهُ عـلى عَلِيـلٍ ** بعثْـتَ إلى المسـيحِ بِـهِ طَبِيبـا[٢]

قيل: "واعتُذِر عن أبي الطيب بأن العليلَ صار من الضّعف بحيث لا يقدرُ أن يصِلَ بنفسِهِ"[٣].

وقوله أيضا:

وأكبر منه همـةً بَعَثـتْ بـه *** إليـك العـدى واسـتنظرته الجحافـلُ[٤]

قال الواحدي: "والفصيح أن يقال: (بعثَتْه)، وحكى أبو عليّ الفسويُّ [الفارسي] أن (بعثت به) لغةٌ"[٥].

وعليه يمكن القول بأن الفعل (بعث) يأتي بالوجهين فيما ينبعث بنفسه لكن الفصيح فيه أن يتعدى الفعل إليه بنفسه وهي اللغة التي ورد بها القرآن الكريم، أما ما لا ينبعث بنفسه فإن الفعل (بعث) يتعدى إليه بحرف الجر.

وبمطابقة ذلك بما رواه ابن قتيبة يتبين أنه لا سبيل لإنكار الجواليقي لقوله (بعثتُ به)، إذ إنها صحيحة ومناسبة لسياقها، فالمبعوث هنا بِرْذَوْنا وهو مما لا يَعْقِل، ولا يمكن أن ينبعث بنفسه، لذا فالأولى أن يقال: بَعَثْتُ بِهِ وليس بَعَثْتُهُ كما قال الجواليقي، بخلاف الآيتين اللتين احتج بهما فإن المفعول فيهما ممن يَعقل وينبعث بنفسه ولذا تعدى الفعل فيهما بنفسه.

(١) البيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص١٧٤.
(٢) البيت من الوافر. وهو للمتنبي في ديوانه ص١٩٧.
(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٥٣/٧.
(٤) البيت للمتنبي في ديوانه ص٣٧٦.
(٥) شرح الواحدي لديوان المتنبي ص١٤٧٥، الطبعة الاولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، دار الرائد العربي، بيروت.

٢- تعير بأكل السخينة:

يقول الجواليقي: "وقوله (تُعَيرَّ بأكلِ السّخِينَةِ)[١] مما أُخذ عليه، والصواب تُعيرَّ أكلَ السخينة بغير باء، وقد نهى عن استعماله بالباء فيما تلحن فيه العامة من هذا الكتاب وأنشد بيت النابغة[٢]: وعَيرّتْني بنو ذُبيانَ رهبتَه، وبيت المتلمس[٣]: تُعَيرّني أمّي رِجَالٌ، وبيت الأخيلية[٤]: وعَيرّتني دَاء، ولكنه خالف إلى ما نهى عنه"[٥].

اضطرب موقف ابن قتيبة من الفعل (عيرّ) من حيث تعديته (إلى مفعوله الثاني) بنفسه أو بالباء؛ فاستعمله تارة بالباء في قوله "وأراد الأحنف أن قريشاً كانت تُعيرَّ بأكل السَّخينة"، ثم نهى عن ذلك قائلا: "وتقول: عَيرَّتني كذا، ولا يقال عَيرَّتني بكذا"[٦]، وجعل الأخيرة من كلام العامة، وساق الشواهد المؤيدة لذلك.

ومفاد نص الجواليقي أنه يوافق ابن قتيبة في تخطيء تعدية (عَيرّ) بالباء، لذا استدرك عليه استعماله إياه مُعدّى بالباء في قوله (تعير بأكل السخينة)، ووافقهما الجوهري فقال: "وعَيرَّهُ كذا من التَّعْيير. والعَامّة تقول: عَيرّه بِكَذا"[٧]، كذا أيدهما ابن الجوزي قائلًا: "وتقول: عَيرَّت فلانا كَذا. ولا تَقُل: بكذا"[٨].

وخالف في ذلك آخرون، فنص صاحب الاقتضاب على أنهما لغتان، ولكن

---

(١) أدب الكاتب ص١٦.
السخينة: "هِي شَيْء يُعْمَلُ من دَقِيق وَسمن أغْلظ من الحساء وأرق من العصيدة. وانما تُؤْكَل فِي شدَّة الدَّهْر وَغَلَاء السّعر وعجف المَال". [غريب الحديث لابن قتيبة ٤١٥/٢]
(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٤، وعجز البيت:..وهل عليّ بأن أخْشاك مِن عَارِ؟.
(٣) البيت من الطويل، وهو للمتلمس الضُّبعي وفي ديوانه ص١٤.
(٤) البيت من الطويل وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ص١٠٣. البيت:
أعيرّتَني داء بأمّك مثلُه *** وأيّ ُجوادٍ لا يقال له: هلَا؟!
(٥) شرح أدب الكاتب ص٧٦.
(٦) أدب الكاتب ص٤٢٠.
(٧) الصحاح (عير) ٧٦٤/٢.
(٨) تقويم اللسان ص١٣٩.

إسقاط الباء أفصح وأكثر[١]، بينما أجازهما الفيومي على السواء فقال: "وَعَيَّرْتُهُ كَذَا وَعَيَّرْتُهُ بِهِ قَبَّحْتُهُ عَلَيْهِ وَنَسَبْتُهُ إلَيْهِ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَبِالْبَاءِ"[٢].

وقد سبقهما إلى ذلك المرزوقي مؤيدًا صحة تعدية (عير) بالباء في الفصيح من الشعر فقال: "يقال عيرته كذا، وهو المختار الحسن، وقد جاء عيرته بكذا. قال عديّ بن زيد[٣]:

أيهــا الشــامتُ المعــيِّرُ بالدهــ * ـر أأنــت المُــبرَّأُ الموفــورُ"**[٤]

وساق ابن بري[٥] شاهدًا آخر للصلتان يهجو جريرا[٦]:

أعَيرّتَنا بالنّخلِ أن كان مَالَنا * لوَدّ أبوك الكَلبُ لـو كـان ذا نخْـلِ**

هذا بالإضافة إلى حديث: «يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ »[٧]، قال ابن حجر: "وَفِي قَوْلِهِ بِأُمِّهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ وَإِنَّمَا يُقَالُ عَيَّرْتَهُ أُمَّهُ"[٨].

ومن خلال ما سبق يتضح أن تعدية الفعل (عير) إلى مفعوله الثاني بالباء استعمال مقبول له أثره في فصيح كلام العرب شعرًا ونثرًا، وليس معنى نسبته إلى العامة أنه خطأ، ولكن ربما قصد الإشارة إلى أنه لغة قليلة أو دون الأخرى في الفصاحة -كما نص الأكثرون- ويعضد ذلك استعماله -أي ابن قتيبة- إياها في موضع الشاهد الذي نحن بصدده؛ وهو (أن قريشًا كانت تُعيَّر بأكلِ السّخينةِ).

إذن فاستدراك الجواليقي في غير موضعه، ولا ضير في استعمال ابن قتية للفعل (عير) معدًّى بالباء، لكن يؤخذ عليه عدم التزامه بقواعده، واستعماله ما نهى عنه.

---

(١) الاقتضاب في شرح ادب الكتاب ١٠٩/١.
(٢) المصباح المنير (عير) ٤٣٩/٢.
(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص٨٧.
(٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٣.
(٥) ينظر: الحواشي على درة الغواص لابن بري وابن ظفر ص٧٩٥.
(٦) البيت من الطويل، وهو للصلتان في ديوان جرير ٥٧٨/٢، وجمهرة الأمثال ٢٦٥/٢.
(٧) صحيح البخاري ١٥/١، حديث رقم (٣٠)، كتاب الإيمان، بَابٌ: المَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ، وَلاَ يُكَفَّرُ صَاحِبُهَا بِارْتِكَابِهَا إِلَّا بِالشِّرْكِ.
(٨) فتح الباري لابن حجر ١٧٤/٥.

ثانيًا: تاء الفاعل:

هي ضمير رفع متحرك مبني في محل رفع فاعل، ويشترك فيها المتكلم والمخاطب، فترد مبنية على الضم مع المتكلم نحو: فعلتُ، وعلى الفتح للمخاطب نحو: تباركتَ يالله، وعلى الكسر للمخاطبة نحو: قمتِ ياهندُ[(١)]، ولا يخفى ما للسياق من دور بارز في تحديد الضبط الإعرابي وتوجيه حركة تاء الفاعل.

ومن أمثلة ذلك في البحث:

رأيتُ- رأيتَ:

قال الجواليقي: "قال أبو محمد: ".... قالت الخنساء[(٢)]:

ولما أن رأيتُ الخيل قُبْلا * تُباري بالخدود شبا العوالي"[(٣)]**

كذا أنشد رأيتُ بضم التاء، ونسب الشعر إلى الخنساء وليس لها، والصواب رأيتَ بفتح التاء على الخطاب، والشعر لليلى الأخيلية ترثي توبة وتعير قابضا فراره عنه، وهو قابض بن عبد الله ابن عم توبة، وأول الأبيات:

ولمّا أن رأيْتَ الخيلَ قُبْلاً * تُبارِي بالخُدودِ شَبا العَوالي**

صَرمتَ حبالَه وصَددتَ عنهُ * بعِظَم السّاقِ ركضًا غير آلِ[(٤)]**

على رَبذِ القوائِمِ أعوجِيّ * شديد الأسْرِ منكمش التَّوالي[(٥)]"[(٦)]**

الجواليقي في هذا النص يتعقب ابن قتيبة من وجهين؛ الأول: نسبة البيت

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٥٣/١، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣٥/١.

(٢) البيت من الوافر. وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ص١٠٥، ولسان العرب (قبل) ٥٤٢/١١، وللخنساء في أدب الكاتب ص١١١ والصحاح (قبل) ١٧٩٦/٥، وليس في ديوانها.

(٣) أدب الكاتب ص١١١.

(٤) هذا البيت ليس بالديوان. وفي رواية: نسيتَ وصالَه وصددتَ عنه *** كما صدّ الأزبُّ عن الظلال

ينظر: لسان العرب (قبل) ٥٤٢/١١.

(٥) البيت من الوافر. وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ص١٠٥.

(٦) شرح أدب الكاتب ص١٦٢.

السابق إلى الخنساء وليس لها، وإنما هو لليلى الأخيلية ومثبت في ديوانها، قالته في هجاء قابض بن أبي عقيل، وهو أحد رفاق محبوبها توبة بن الحمَيِّر، وكان قد فر عن توبة وتخلى عنه يوم قُتِل، فنجَا بنفسه وترك توبة وحيدًا[١].

الثاني: ضم تاء (رأيت) وجعلها للمتكلم، وكأن ليلى تتحدث عن نفسها، وليس كذلك، وإنما التاء هنا بالفتح على الخطاب، فهي تخاطب قابضا وتعيب عليه فعله، والسياق بنوعيه (الحالي واللغوي) يعضد ذلك؛ فقد استند الجواليقي في تأكيد كون التاء للخطاب أولا إلى السياق الخارجي (الحال) حيث بين الغرض من هذا البيت والظروف والملابسات المحيطة به، ثم عضد ذلك بالسياق الداخلي (اللغوي) فذكر البيت التالي لذاك البيت والذي يؤكد أن الأسلوب على الخطاب لقابض؛ إذ تقول له معاتبة: صرمت حبال ابن عمك توبة وأسلمته وجعلت تركض فرسك وأنت فار تستحثه بعظم ساقك في الركض[٢].

وبالرجوع للديوان تبين أن بيت (صرمتَ حبالَه وصددتَ عنه) الذي ساقه الجواليقي وغيره لتأكيد ذلك ليس بالديوان، لكن لا ضير في ذلك فما ورد بالديوان أيضا يؤكد رواية الجواليقي؛ حيث تكررت كاف الخطاب في قول ليلى[٣]:

فإنك لو ركضت خلاك ذم *** وفارقك ابن عمك غير قال

ألم تعلمْ جزاكَ الله شرا *** بأن الموت منهاة الرجال

فلا وأبيك يا ابن أبي عقيل *** يبلّغُك بعدها عندي بَلال

ومن ثم تقوى رواية الجواليقي -ومن وافقه[٤]- بفتح التاء وتثبت صحتها.

ثالثًا: عن بمعنى الباء:

اختلف النحاة في إتيان عن بمعنى الباء، فأجازه الكوفيون واستشهدوا لذلك

(١) ينظر: بلاغات النساء ص١٧٠.
(٢) ينظر: شرح أدب الكاتب ص ١٦٢.
(٣) الأبيات من الوافر. وهي لليلى الأخيلية في ديوانها ص١٠٦.
(٤) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٧١/٢، ولسان العرب (قبل) ٥٤٢/١١.

بقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾[1]أَي بِالهوى[2]، وقولهم: رميت عن القوس أي بالقوس، بينما منع ذلك البصريون وقالوا هِيَ للمجاوزة لا غير، وحجتهم أنها لَو كَانَت لَهَا معاني حُروف أخرى لجاز أَن تقع موقعها فَيُقَال زيد عَن الْفرس أَي عَلَيْهِ، فهي على حقيقتها -أي للمجاوزة- فيما وردت به، وأجابوا عن الآية السابقة بأن معنى المجاوزة ظاهر فيها: إذ التقدير: ومَا يصدر نطقة عَن الْهَوِي، أي أن النطق خارج عن الهوى أي متجاوزه[3].

أما بالنسبة لقولهم رميت عن القوس وبالقوس، فأجيب بأن المعنى مختلف فيهما، وكل واحد من الحرفين مستعمل في موضعه، فـ (عن) في (رميت عن القوس) للمجاوزة؛ أي قذفت السهم عنها فجاوزها، والباء في (رميت بالقوس) للاستعانة؛ فالقوس آلة الرمي[4].

وقد أنكر بعض اللغويين[5] استعمال الباء هاهنا، وقال: لا يجوز رميت بالقوس إلا أن تلقيها عن يدك، إذ توهم أن قولهم: رميت بالقوس، بمنزلة قولك: رميت بالشيء: إذا ألقيته عن يدك، وليس المعنى على ما ظَنَّ، إنما المعنى رميت السهم بالقوس[6].

وعلى مذهب الكوفيين سار ابن قتيبة فأجاز مجيء (عن) بمعنى (الباء)، **حيث قال: "وعن مكان الباء، يقال: رَمْيَت عنِ القوسِ بمعنى بالقوس، قال امرؤ القيس[7]:**

---

(١) النجم: ٣.

(٢) تفسير الطبري (جامع البيان) ٨/٢٢.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٩٧٠/٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤٤٣/٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٢٢/١١ وما بعدها، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٩٧٠/٦.

(٥) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص ص٢٠٦، والمدخل إلى تقويم اللسان ص٢٨١.

(٦) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٧٣/٢.

(٧) البيت من الطويل. وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٤٢، وشطره الثاني: بناظرةٍ من وَحشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

=

تَصُدُّ وتُبْـدِي عَـنْ أَسِـيلٍ وَتَتَّقِـي *** .....

أي: تصدُّ بأسيلٍ"[١].

وقد عقب الجواليقي على ذلك فقال: "وقول ابن قتيبة: أن (عن) في هذا البيت بمعنى الباء أي تَصُدّ بأَسيلٍ، فجعل (عن) من صلة تَصُدّ ليس كذلك، وإنما عن من صلة تُبدي؛ أي: تبدى عن خدٍّ أسِيل، وتبدى تتعدى بعن"[٢].

فهذا البيت من باب التنازع؛ حيث تقدم عاملان (تصد) و (تبدي) وتأخر معمول واحد وهو (عن أسيل) وكل منهما يطلبه، فيرى ابن قتيبة أن (عن) في البيت من صلة (تصُدّ) وأنها بمعنى الباء، والتقدير: تَصُدُّ بأسيل، وإنما قال بدلا من الباء ولم يجعلها على بابها رغم أن الفعل (صدّ) يتعدى بعن أيضا؛ كما في قول أوس بن حجر[٣]:

إذَا اسْتَقْبَلَتْهُ الشمسُ صدَّ بِوَجْهِهِ *** كما صدَّ عـنْ نـارِ المُهـوَّلِ حـالِفُ

فالفعل (صد) يتعدى بعن إذا ذكر المصدود عنه، أما الباء فتأتي مع المصدود به، ولما كان المراد أنها تصد بالخد الأسيل لا عنه، لم تكن فيه (عن) على حقيقتها وإنما ضمنها معنى الباء[٤].

لكن الجواليقي لم يوافقه في ذلك؛ وقال بأن (عن) على بابها وليست بدلًا من الباء، لأنها ليست من صلة (تصد) كما قال ابن قتيبة، وإنما هي من صلة الفعل تبدي، وتبدي تتعدى بـ (عن).

الأَسَالَةُ: الحسن، والأَسِيلُ: الحسن، والخد الأسيل: هُوَ السهل اللين الدّقيق المستوي [ينظر: المنتخب من كلام العرب ص١٧٨، وتهذيب اللغة (أسل) ٥٢/١٣].

المعنى: "أنها تعرض عنا فتظهر في إعراضها خدًّا أسيلا وتستقبلنا بعين مثل عيون ظباء وجرة -وهي موضع- أو مهاها واللواتي لها أطفال، وخصهن لنظرهن إلى أولادهن بالعطف والشفقة وهي أحسن عيونًا في تلك الحال منهن في سائر الأحوال". [ديوان امرئ القيس ص٤٢].

(١) أدب الكاتب ص٥٠٩.

(٢) شرح أدب الكاتب ص٢٩٧.

(٣) البيت من الطويل. وهو لأوس في ديوانه ص٦٩.

(٤) ينظر: الاقتضاب ٣٥٠/٣.

واختُلف في تعدية تبدي بـ (عن)؛ هل هو على بابه وتبدي فعل لازم، أم أنه متعد بنفسه وتعديته بعن على التضمين؟.

فذهب البعض إلى الرأي الأول؛ وهو أن تبدي فعل لازم يتعدى بـ (عن)؛ يقال: أبديت عن الشيء إذا أظهرته وصرفت عنه ما يستره[١].

بينما أشار آخرون إلى أن تبدي فعل مُتَعَدٍّ بِنَفسِهِ إِلَى مفعول وَاحِد تَقول: أبداه إبداء أَي: أظهره إِظْهَارًا، وعليه فإن تعديته بعن على التضمين؛ حيث ضمن معنى تكشف في تعديته إلى المفعول الثاني بعن وأما مفعوله الأول فهو محذوف، والمعنى: تكشف عن أسِيل؛ أَو: تُسفِر عَن أسيل[٢]، أي كشفت الستر عنه.

وحري هنا أن أذكر أن ذاك الخلاف القائم بين ابن قتيبة والجواليقي في إعمال أحد الفعلين يمثل اختلاف الكوفيين والبصريين في أولوية إعمال أحد المتنازعين، فمذهب الكوفيين أن إعمال الأول أولى، أما على مذهب البصريين فالثاني أولى[٣]، وهو المختار عند الأكثرين، حيث إن إعمال الأول قليل ومع قلته لا يكاد يوجد إلا في الشعر بخلاف إعمال الثاني، فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن الكريم في مواضع كثيرة[٤]، هذا بالإضافة إلى أن في إعمال الثاني مراعاة جانب القرب والمجاورة، كما قالوا: "جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ" فأجروا خربٍ على ضبٍّ، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأن الضبَّ لا يوصف بالخراب[٥].

كذلك الأمر فالوجه في البيت موضع الدراسة أن يعمل الفعل الثاني كما قال الجواليقي؛ لأنه إذا أهمل الفعل الثاني (تبدي) وأعمل الأول (تصد) لزم أن يقول: تصد وتبدى عنه عن أسيل، لأن الفعل الأول في هذا الباب إذا أعمل أضمر في الثاني - كما في قول الشاعر[٦]:

(١) ينظر/ السابق ٢٧٣/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٢٢/١١.
(٢) ينظر: المحكم (خدم) ١٤٧/٥، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٢٦/١٠.
(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٧١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠٦/١.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢١٤٢/٤.
(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/١.
(٦) البيت من الطويل. وهو لعمر بن أبي ربيعة وفي ديوانه ص٣٠٥.

إذا هي لم تستك بعود أراكةٍ *** تُنُخِّلَ فاستاكت به عودُ إسحلِ

الشاهد فيه رفعُ "عود إسحل" حيث أعمل (تُنُخِّل) في العود، وأضمر ضميره مع (استاكت)، فقال: (استاكت به)، ولو أنه أعمل العامل الثاني، لقال: تنخل فاستاكت بعود إسحل[١]- أما إذا أعمل الثاني لم يضمر في الأول، إلا إذا اقتضى مرفوعا كأن يكون فاعلاً فإنه يضمر في قول أكثر النحويين، إذ لابد من فاعل ظاهر أو مضمر، أما ما عدا ذلك فهو كالفضلة، يجوز الاستغناء عنها، فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر[٢].

ولعل في مقصد الشاعر وغرضه من البيت القرينة الدالة على أولوية إعمال الفعل (تبدي) وإظهار صلته؛ فالشاعر لم يكن غرضه من البيت الحديث عن إعراض محبوبته وما أعرضت به أو عنه، وإنما كان غرضه وصف مفاتنها وما بدا في إعراضها من جمال وجهها وحسن عينيها، وقد استطرد في ذلك فشبه عينيها بـ "عيون ظباء وجرة أو مهاها واللواتي لها أطفال، وخصهن لنظرهن إلى أولادهن بالعطف والشفقة وهي أحسن عيونًا في تلك الحال منهن في سائر الأحوال"[٣]، وعليه فإن إظهار صلة الفعل (تبدي) والتركيز على ما بدا منها أليق بسياق البيت ومراد الشاعر.

ومن ثم تكون (عن) على بابها وتكون من صلة (تبدي)، وليس من صلة (تصد) كما ذهب ابن قتيبة، ومن ثم يبطل استشهاده بهذا البيت في جواز مجيء عن بمعنى الباء.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/١، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص١٨٧.
(٢) ينظر: الاقتضاب ٢٧٣/٢، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص١٨٥.
(٣) ديوان امرئ القيس ص٤٢.

المطلب الثالث
التعقبات الدلالية

أولا: الفروق الدلالية:

يقصد بالفروق الدلالية: "تلك المعاني الدقيقة التي يلتمسها اللغوي بين الألفاظ المتقاربة المعاني"[١].

ثمة ألفاظ كثيرة في العربية تتقارب معانيها، وتتشابه دلالاتها، وقد كان هذا التشابه ملحوظا لدى العرب الأقدمين، بيد أنه بمرور الزمن وطول العهد ولكثرة الاستعمال تطورت دلالة هذه الألفاظ وتنوسي ما بينها من فروق وصار الناس يستعملونها بمعنى واحد دون مراعاة لتلك الفروق الدقيقة، إهمالا لها أو جهلا بها، فكان أن ترادفت هذه الألفاظ واختلطت معانيها، فهال الأمر بعض علماء العربية، إذ عدوا ذلك ضربا من الفساد اللغوي واللحن المستكره، فتأهبوا للوقوف بوجه هذا التيار يستنكرونه ويصوبونه، حرصا منهم على تنقية اللغة وحفاظا على أصالتها وسلامتها، محتجين بالدلالات القديمة للألفاظ، ومعولين على ما ذكره الأقدمون من اللغويين وما ورد عن العرب الفصحاء إبّان عصور الاحتجاج[٢].

ومن بين هذه الألفاظ ما يلي:

١- لِبان - لبن:

يقول الجواليقي: "قال أبو محمد: (هو أخوهُ بِلِبانِ أمه، ولا يقال بلَبَنِ أمه)[٣] قوله: ولا يقال بلبن أمه: قد يقال في الناس لبن ولِبان ولا يقال لِبان في غير الناس، والأكثر في الناس اللبان، وجاء في الحديث[٤] في لبن الفحل أنه يُحَرِّم، ولم يُرْوَ لِبان الفحل؛ وهو أن يكون للرجل امرأة تُرضِع فكل من أرضعته بلبنه فهم وَلَدُ زوجها مُحرَّمون عليه وعلى ولده من ولد تلك المرأة ومن ولد

(١) دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني لمحمد ياس خضر الدوري ص٧.
(٢) ينظر: الترادف في اللغة لحاكم مالك الزيادي ص٢٢٢.
(٣) أدب الكاتب ص٤٠٧.
(٤) السنة للمروزي ص٨٧ حديث رقم (٣٠٨).

غيرها لأنه أبوهم جميعا"[١].

يفهم من هذا النص أن ابن قتيبة يفرق بين لفظتي (اللِّبان) و (اللَّبن)، فيجعل (اللِّبان) خاصا بالنساء، بينما (اللبن) لغيرهن من إناث الحيوانات؛ فهو "الذي يُشْرَب من ناقة أو شاة أو غيرهما من البهائم"[٢]، ولا يصح استعماله مع المرأة؛ وهذا ما نص عليه ابن السكيت وأيده أغلب اللغويين[٣]؛ فعن أبي علي: "اللِّبَان فِي الأنَاسِيّ واللَّبَن فِيمَا سواهُم"[٤]، ويصرح ابن مكي بتخطئة استعمال اللبن مع النساء فيقول في باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره: "ومن ذلك اللبن، يجعلونه لبنات آدم كالبهائم، ثم يقولون: تَدَاوَيت بِلَبنِ النّساءِ، وشَبع الصّبي بلبَنِ أمه. وذلك غلط. إنما يقال: لبن الشاة ولبان المرأة"[٥].

وأيّد أصحاب هذا الرأي قولهم ببعض الشواهد من كلام العرب؛ منها: قول الأعشى(ت ٧ هـ):

رَضيعَيْ لِبـانٍ ثَـدْيَ أُمٍّ تَقاسـما * بأسْـحَمَ داجٍ عَـوْضُ لا نَتَفَـرَّقُ**[٦]

فقد عبر الأعشى هنا باللبان دون اللبن، لأنه في معرض مدح المحلِّق بن جشم بالكرم، وأنه من شدة الكرم باتا (هو والكرم) كأخوين رضعا ثدي أم واحدة، وتحالفا ألا يفترقا[٧].

وقول أبي الأسود(ت ٦٩ هـ):

---

(١) شرح أدب الكاتب ص ٢٤٥.
(٢) أدب الكاتب ص٤٠٧.
(٣) ينظر: إصلاح المنطق ص٢١٢، والصحاح (لبن) ٢١٩٢/٦، والمصباح المنير (لبن) ٥٤٨/٢.
(٤) المخصص ٥١/١.
(٥) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص١٧٦.
(٦) البيت من الطويل. وهو للأعشى في ديوانه ص٢٢٥، وجمهرة اللغة (ضعو) ٩٠٥/٢، وتاج العروس (رضع) ٩٨/٢١.
الأسحم: الأسود، والدُّجى: الظلمة، وقوله: بأسحم داج، قيل: الليل أي تحالفا بالليل، وَقِيلَ: أَراد بأَسْحم دَاجٍ سَوَادَ حَلَمَةِ ثَدْيِ أُمه، وَقِيلَ: أَراد بالأَسحم هُنَا الرَّحِمَ. [ينظر: العين (سحم) ١٥٤/٣، والصحاح (دجا) ٢٣٣٤/٦، ولسان العرب (عوض) ١٩٣/٧].
(٧) ينظر: ديوان الأعشى (شرح المحقق) ص ٢٢٤.

دَعِ الخَمْرَ تَشْرَبْها الغُواةُ فإنَّني * رَأيْتُ أخاها مُغْنِيًا عَنْ مَكانِها**

فـإلاَّ يَكُنْهـا أو تَكُنْـهُ فإنَّـهُ * أَخوهـا غَذَتْـهُ أمّـهُ بِلِبانِهـا**[1]

يقول: ": إن لا يكن الزبيب الخمر أو الخمر الزبيب، فإنهما أخوان غذيا بلبن واحد وهي الحبة التي هي أصل العنب والزبيب؛ فأحدهما ينوب مناب الآخر"[2]؛ فالشاعر استعار لفظ الأخوين للخمر والزبيب، وأنهما كأخوين تشاركا ثدي أم واحدة، وأكد المعنى بذكر اللبان لأنه الأنسب للمستعار منه.

وقد وافق الجواليقي ابن قتيبة في اختصاص اللِّبان بالآدميين، ولكن كان له رأي آخر في اللبن؛ حيث يرى أن اللبن عام يقال في النساء وغيرهن من إناث الحيوان، ولكن الأكثر في النساء اللِّبان، ووافقه في ذلك ابن هشام اللخمي حيث قال: "اللبان للمرأة خاصة واللبن لكل شيء"[3]، وحكى البعض أن اللبان لغة في اللبن[4]، واستشهد أولئك بحديث النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في لبن الفحل بأنه يُحَرِّم؛ حيث احتجوا لجواز استعمال اللبن مع النساء بمجيء لفظ اللبن في هذا الحديث مصاحبا للفحل المراد به هنا الزوج، دون التعبير باللِّبان، لكن رُدَّ ذلك بأنها حجة واهية لا يبعد حملها على المجاز والتشبيه، وأن التعبير بالفحل هنا من قبيل الاستعارة المرشحة، حيث استعير للزوج، ثم رُشِّح وأُكِّدَ بما يلائم أنثى الفحل وهو اللبن، وَلَوْ ذكَرَ اللِّبَانَ لَكَانَت اسْتِعَارَةً مُجَرَّدَةً تَأْبَاهَا بَلَاغَتُهُ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ[5]، "لأن التجريد، يُدني الاستعارة من التشبيه، فيُضعِف ادعاء الاتحاد، بخلاف الترشيح،... فالترشيح يقوي ادعاء الاتحاد بين المشبه والمشبه به"[6].

---

(١) البيتان من الطويل. وهما لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٢، ٣٠٦، وتهذيب اللغة (لبن) ٢٦٠/١٥، ولسان العرب (لبن) ٣٧٤/١٣.

(٢) شرح مقامات الحريري ٦٠/٣.

(٣) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص٢٢٨، وينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٢٧/٢، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام ٥٦٠/٢.

(٤) ينظر: الحواشي على درة الغواص لابن بري وابن ظفر ص٨١١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٣٣٢/٥.

(٥) ينظر: منح الجليل شرح مختصر خليل ٣٧١/٤.

(٦) البلاغة العربية ٢٥٤/٢.

إذا فهذا الحديث الذي ساقه الجواليقي ليكون حجة لرأيه صار من اليسير أن يكون حجة عليه؛ لأن احتمالية تخريجه على الاستعارة المرشحة أدى إلى توهين وتضعيف الاحتجاج به، لكن جدير هنا أن أبين أنه إن ضعف الاستشهاد بهذا الحديث فهناك استعمالات أخرى صريحة للفظ (اللبن) مع الأناسي، فهو كما قيل: استعمال "استفاض فِي الْآثَار، وكَلَام فُقَهَاء السَّلَف وَالْخلف ومنطق الْخَاصَّة والعامة"[(١)]-وهي أيضا اللغة الشائعة في العصر الحالي- ومما ورد من ذلك من كلام السلف:

١- عَنْ أَبِي مُوسَى الْهِلَالِيِّ، عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي سَفَرٍ، فَوَلَدَتِ امْرَأَتُهُ، فَاحْتُبِسَ لَبَنُهَا، فَجَعَلَ يَمُصُّهُ وَيَمُجُّهُ، فَدَخَلَ حَلْقَهُ، فَأَتَى أَبَا مُوسَى، فَقَالَ: حُرِّمَتْ عَلَيْكَ...»[(٢)].

٢- عن ابنِ عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «لَمَّا كَانَ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَبَيْنَ أَهْلِهِ مَا كَانَ، خَرَجَ بِإِسْمَاعِيلَ وَأُمِّ إِسْمَاعِيلَ، وَمَعَهُمْ شَنَّةٌ فِيهَا مَاءٌ، فَجَعَلَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تَشْرَبُ مِنَ الشَّنَّةِ، فَيَدِرُّ لَبَنُهَا عَلَى صَبِيِّهَا، حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ فَوَضَعَهَا تَحْتَ دَوْحَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِبْرَاهِيمُ إِلَى أَهْلِهِ....»[(٣)].

٣- عن جَعْفَرٌ الْأَحْمَرُ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «لَا بَأْسَ بِلَبَنِ الْمَرْأَةِ أَنْ يُصِيبَ ثَوْبُهَا»[(٤)].

ورغم كثرة هذا الاستعمال إلا أن البحث يميل إلى مذهب ابن قتيبة، وأن ما يستعمل للنساء هو (اللبان)، وأما (اللبن) فلما يُشرب، ولا يبعد أن يكون استعمال هؤلاء للفظ (اللبن) في (اللبان) نشأ نتيجة التطور الدلالي بتعميم دلالة اللبن لتشمل اللبان أيضا، وذلك بجامع التشابة الشديد بين الكلمتين في اللفظ والمعنى، ولعل مما يؤيد ذلك ما يأتي:

(١) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ص٣١٣.
(٢) مسند أحمد ١٨٥/٧ رقم (٤١١٤)، كتاب: مسند المكثرين من الصحابة، باب: مسند عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) صحيح البخاري ١٤٤/٤ رقم (٣٣٦٥)، كتاب أحاديث الأنبياء.
(٤) مصنف ابن أبي شيبة ١٥٨/١ رقم (١٨٢٠)، كتاب الطهارات، باب المرأة يصيب ثوبها من لبنها.

أولا: أن ما ذكره ابن قتيبة هو الاستعمال الشائع في أشعار كبار الشعراء من الجاهليين والمخضرمين وغيرهم ممن يحتج بكلامهم، فكانوا يستعملون اللبان مع الآدميين واللبن لغيرهم، ومن ذلك -بالإضافة لما سبق- قول الحارث بن حلزة (ت ٥٠ ق ه):

واحلُــب لأَضــيافِكَ أَلبانَهــا * فَــإِنَّ شَرَّ اللَــبَنِ الــوالِجُ**[١]

وقول الكميت(ت ١٢٦ هـ) في مدح مَخلَد بن يزيد:

تَلْقَــى النَّــدى ومخْلــدًا حَليفَــيْن
كانَــا معًــا في مهــده رَضِــيعَيْن
تَنَازُعًــا فيــه لِبَــانَ الثَّــدييْن[٢]

فهذه الشواهد تثبت قِدَم هذا الاستعمال وشيوعه على ألسنة الفصحاء، بل ويمكن من خلالها بالإضافة إلى اتفاق أغلب اللغويين على أن (اللبان) للأناسي الجزم بأن ذلك هو اللغة الفصيحة والأصيلة وضعا.

ثانيا: أنه رغم ورود استعمال اللبن على ألسنة الفقهاء والمحدّثين إلا أن في استعمالهم ما يقوي مذهب ابن قتيبة، حيث إنهم إذا أرادوا اللبن الذي يُشرب أطلقوا لفظ (اللبن) دون قيد، فهو المعنى المتبادر إلى الذهن عند الإطلاق -مثال ذلك حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: «أُتِيَ رَسُولُ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ وَقَدَحِ خَمْرٍ»[٣]- أما إذا قصدوا لبان الأم أتوا بلفظ (اللبن) مصحوبا بلفظ الأم أو ما في معناه، وفي هذا التقييد إيحاء بأن هذه الدلالة طارئة على المعنى الأصلي.

(١) البيت من السريع.وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ص٦٦، وتهذيب اللغة(كسع) ١٩٥/١، ولسان العرب (كسع) ٣١٠/٨.
"والوالِجُ أَي الَّذِي يَلِجُ فِي ظُهُورِها مِنَ اللَّبَنِ المَكْسُوعِ؛ يَقُولُ: لَا تُغَزِّرْ إِبِلَك تَطلُبُ بِذَلِكَ قُوَّةَ نَسْلِها واحْلُبْها لأَضْيافِكَ، فلعلَّ عَدُوًّا يُغيرُ عَلَيْهَا فَيَكُونُ نتاجُها لَهُ دُونَكَ، وَقِيلَ: الكَسْعُ أَن يُضْرَبَ ضَرْعُها بِالْمَاءِ الْبَارِدِ ليَجِفَّ لبنُها ويَترادّ فِي ظَهْرِهَا فَيَكُونَ أَقوى لَهَا عَلَى الجَدْب فِي العامِ القابِلِ". [لسان العرب (كسع) ٣١٠/٨].
(٢) الرجز للكميت في ديوانه ص٣٩٢، ولسان العرب (لبن) ٣٧٤/١٣، وتاج العروس (لبن) ٩١/٣٦.
(٣) صحيح البخاري ١٠٨/٧ رقم (٥٦٠٣)، كتاب الأشربة، باب شرب اللبن.

٢- فُحّال - فَحْل:

قال الجواليقي: "وقوله (وهو فُحّال النّخْلِ بالتشديد، ولا يُقال: فَحْل)[١] غير موافق عليه؛ قد حُكي فيه فَحل أيضا وجمعه فحول، وفي حديث عثمان: «لا شُفعَة في بِئْرٍ ولا فَحْلٍ»[٢] وفي الحديث[٣] أن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ دخل دار رجل من الأنصار وفي ناحية البيت فحل من تلك الفحول أي حصير من تلك الحصر التي ترمل من سعف الفحال من النخيل فتكلم به على التجوز، كما قالوا: فلان يلبس القطن والصوف، وقال أُحَيْحة بن الجُلاح[٤]:

تَــأَبَّرِي يَــا خَــيْرَةَ الْفَسِــيلِ * تَــأَبَّرِي مِــنْ حَنَــذٍ فَشُــولِي**

إذْ ضَنَّ أَهْلُ النَّخْلِ بِالْفُحُولِ * .....**

تأبري اقبلي، وحنذ موضع، وشولي ارتفعي وطولي، وأراد إذ ضن أهل النخل بطلع الفحول"[٥].

فرّق أهل اللغة بين لفظتي الفَحْل والفُحَّال؛ فذهبوا إلى أن الأخيرة (الفحّال) لِذَكَرِ النخل خاصة ولا يقال لغير فحلها فحال، قال المبرد: "والفحّال فُحّال النخل: ولا يقال لشيء من الفُحول فحال غيره"[٦]، وقال المرزوقي: "والفُحّال: فحل النخل خاصةً، ولا يقال لغير فَحْلها فحال"[٧]، ولا خلاف بينهم في ذلك، وإنما الخلاف في دلالة الفحل؛ فخصها البعض بذَكَرِ ذي الروح دون غيره؛ قال ابن السكيت: "وتقول: هو فُحَّال النخل، وهو فَحْل الإبل، ولا يقال فُحَّال إلا في النخل، وهي الفَحَاحِيل"[٨]،

(١) أدب الكاتب ص١٠٢.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٥٢٠/٤ حديث رقم (٢٢٧٤٤)، كتاب البيوع والأقضية، باب من قال: إذا صُرفت الطرق والحدود فلا شفعة.

(٣) مسند أحمد ٣١٥/١٩ حديث رقم (١٢٣٠٣)، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٤) الرجز لأحيحة بن الجلاح في لسان العرب (فحل) ٥١٧/١١، وفي ديوانه ص٨١.

(٥) شرح أدب الكاتب ص١٥٣.

(٦) الكامل في اللغة والأدب ١٩٣/١.

(٧) شرح ديوان الحماسة ص٥٣٨.

(٨) إصلاح المنطق ص٢٠٧.

وأنشد قول الشاعر[١]:

يطُفْـن بفُحّـال كـأنّ ضَـبابَهُ * بطُـونُ المـوالي يـومَ عيـدٍ تغَـدَّت**

وقال ابن دريد: "والفحل من الْإِبِل وَغَيره: الذّكر المستفحل .... وفُحال النّخل: الذّكر مِنْهَا وَلَا يُقَال: فَحل"[٢].

وهذا ما ذهب إليه ابن قتيبة في أدب الكاتب كما هو واضح من نص الشارح، وأكده في غريب الحديث بقوله: "قَالُوا: فحال النّخل وَفِي سَائِر الْأَشْيَاء: فَحل"[٣]، لكن الجواليقي أنكر عليه ذلك وأجاز إطلاق (فحل) على ذَكَر النخل، وساق لتأكيد ذلك ثلاثة شواهد:

أولها: السياق اللغوي لحديث: «لا شُفعَة في بئرٍ ولا فَحْل» فالْفَحْل هنا فَحل النّخل، بدليل رواية «.. وَلَا شُفْعَةَ فِي بِئْرٍ وَلَا فِي فَحْلِ النَّخْلِ»[٤]، فإضافة النخل إلى الفحل هنا قرينة لغوية صريحة في أن المراد بالفحل هنا هو فحل النخل.

ثانيها: حديث: «أَنَسِ بن مَالِكٍ قَالَ: صَنَعَ بَعْضُ عُمُومَتِي طَعَامًا، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: إِنِّي أُحِبُّ أَنْ تَأْكُلَ فِي بَيْتِي، وَتُصَلِّيَ فِيهِ قَالَ: "فَأَتَى وَفِي الْبَيْتِ فَحْلٌ مِنْ تِلْكَ الْفُحُولِ قَالَ: فَأَمَرَ بِنَاحِيَةٍ مِنْهُ، فَكُنِسَ وَرُشَّ وَصَلَّى وَصَلَّيْنَا»[٥]، قال ابن الأثير: "الفَحْل هَاهُنَا: حَصِير مَعْمول مِنْ سَعَف فُحَّال النَّخْل، وَهُوَ فَحْلُها وذكَرُها الَّذِي تُلَقَّح مِنْهُ، فسُمّي الحصيرُ فَحْلًا مَجازا"[٦]، ويؤكد أن المراد بالفحل هنا الحصير رواية البخاري: "قَالَ رَجُلٌ مِنَ

(١) البيت من الطويل. وهو للبَطِين التَّيْمِيّ في المحكم (ضبب) ١٦٤/٨، ولسان العرب (ضبب) ٥٤٢/١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ضبب) ٧٢/١، والصحاح (فحل) ١٧٨٩/٥.

(٢) جمهرة اللغة (فحل) ٥٥٤/١.

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة ٤٥٥/٢.

(٤) موطأ مالك ١٠٣٧/٤، حديث رقم (٢٦٥٠)، كتاب الشفعة، باب ما لا تقع فيه الشفعة.

(٥) مسند أحمد ٣١٥/١٩ حديث رقم (١٢٣٠٣)، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٦) النهاية في غريب الحديث (فحل) ٤١٦/٣.

الأَنْصَارِ: إِنِّي لاَ أَسْتَطِيعُ الصَّلاَةَ مَعَكَ، وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، «فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ طَعَامًا، فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا، وَنَضَحَ طَرَفَ الحَصِيرِ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكْعَتَيْنِ»[١].

آخرها: قول أُحَيْحة: "...إذ ضَنّ أهلُ النّخلِ بالفُحولِ"، فالفحول جمع فحل وليس فُحّال -لأنها تجمع على فحاحيل- والمراد بها هنا ذَكَر النخل بدليل قوله أهل النخل، والمعنى "أَنَّ أَهْلَ حَنَذَ ضَنُّوا بِطَلْعِهِم عَلَى قَائِلِ الشِّعْرِ فَهَبَّتْ رِيحُ الصَّبَا وَقْتَ التَّأْبِيرِ[٢] عَلَى الذُّكُورِ وَاحْتَمَلَتْ طَلْعَهَا فَأَلْقَتْهُ عَلَى الْإِنَاثِ فَقَامَ ذَلِكَ مَقَامَ التَّأْبِيرِ فَاسْتُغْنِيَ عَنْهُم"[٣].

ووافقه صاحب المغرب في القول بعموم لفظ (فحل)، وجواز ترادف صيغتي (فَحْل وفحّال) في الدلالة على ذكر النخل بقوله: "(الْفُحَّالُ) وَاحِدُ فَحَاحِيلِ النَّخْلِ خَاصَّةً وَهُوَ مَا يُلَقَّحُ بِهِ مِنْ ذَكَرِ النَّخْلِ، وَالْفَحْلُ عَامٌّ فِيهَا وَفِي الْحَيَوَانِ"[٤]، وسبقهما إلى ذلك الجوهري ملمحا إلى قلة استعمال فحل في هذا المعنى فقال: "وفحال النخل، والجمع الفحاحيل، وهو ما كان من ذكوره فحلا لاناثه.... وقد يقال فيه فَحْلٌ وفُحولٌ. ولا يقال فُحَّالٌ إلا في النخل"[٥]، وأيده ابن سيده فصرح بغلبة استعمال فحال للتفرقة بين فحل النخل وغيره من الفحول[٦]، ووافقهما صاحب المصباح مصرحا بكونهما لغتين في ذكر النخل، إلا أن فُحّال أشهرهما[٧].

وقد ألمح القاضي عياض إلى نسبة (فُحّال) لأهل الحجاز فقال: "قَول مَالك: لَا شُفْعَة فِي بير وَلَا فَحل نخل كَذَا هُوَ فِي الْمُوَطَّأ عِنْد جَمِيعهم، وَأهل الْحجاز يُنكرُون هَذِه اللَّفْظَة، قَالُوا: وَإِنَّمَا يُقَال فُحّال النّخل بِضَم الْفَاء مشدد الحاء، وَهُوَ

(١) صحيح البخاري ١٣٥/١ حديث رقم (٦٧٠)، كتاب الأذان، باب: هَلْ يُصَلِّي الإِمَامُ بِمَنْ حَضَرَ؟ وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الجُمُعَةِ فِي المَطَرِ؟.
(٢) تأْبير النَّخْلِ: تَلْقِيحُهُ. [يتظر: لسان العرب (أبر) ٤/٤].
(٣) المصباح المنير (فحل) ٤٦٣/٢.
(٤) المغرب في ترتيب المعرب (فحل) ص٣٥٣.
(٥) الصحاح (فحل) ١٧٨٩/٥.
(٦) ينظر: المخصص ٢١٤/٣.
(٧) ينظر: المصباح المنير (فحل) ٤٦٣/٢.

الذّكر مِنْهَا قَالُوا وَلَا يُقَال فِيهَا فَحل"[1].

بينما ذكر د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين محقق كتاب (التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض اعرابه ومعانيه) إلى أن الفحل لغتهم "الآن في منطقة القصيم يُسمُّونَهُ فَحْلًا، ولا يَعْرِفُوْنَ فُحَّالًا، وَهُوَ مَعْرُوْفٌ في بعض مناطق نَجدٍ كمنطقتي الوَشم وسُدير.. وهم ينطقونه بفتح الفاء"[2]، والقصيم "إقليم من نجد"[3]. وهذه وإن كانت نسبة حديثة لم ينص عليها علماء اللغة إلا أنه لا يبعد أن تكون امتدادًا للغة قديمة.

ومن ثم يتضح أن الحق مع الجواليقي في رده لكلام ابن قتيبة، إذ تبين أن استعمال الفحل مع النخل استعمال فصيح وقديم، حيث ورد في فصيح كلام العرب شعرا ونثرا، ولا سيما الشعر الجاهلي -قول أُحَيْحَة السابق- إذ لا خلاف في الاحتجاج به، وهذا دليل على أنها لا تقل فصاحة عن فُحّال، لكن يبدو أنه شاع استعمال فحّال في النخل فرقا بينه وبين الحيوان في حين تضاءل استعمال الفحل مع النخل وتنوسي الأمر الذي دعا ابن قتيبة ومن نحا نحوه إلى إنكارها وعدها من باب اللحن، هذا بالإضافة إلى ثبوت كونها لغة، حتى وإن كانت لغة قليلة لكن لا يجوز ردّها؛ إذ اللغات كلها حجة.

٣- مَدّ البصر:

قال الجواليقي: " قال أبو محمد "يقال: هو مِنِّي مَدَى البصرِ، ولا يقال مَدَّ البصر"[4]، قال القُحَيْفُ[5]:

بَنـاتُ بَنـاتِ أعْـوَجَ مُلْجَـماتٌ * مَـدى الأبْصـارِ عِلْيَتُهـا الفِحـال**

أعوج فرس كان لغني بن أعصر وهو أعوج الأكبر، وليس في العرب فحل

(١) مشارق الأنوار ١٤٨/٢.
(٢) التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض اعرابه ومعانيه ١٠١/٢.
(٣) معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص٢٨٠.
(٤) ينظر: أدب الكاتب ص٤١١.
(٥) البيت من الوافر. وهو للقحيف في أدب الكاتب ص٤١١، وغريب الحديث لابراهيم الحربي ١١٣٧/٣.

أشهر ولا أكثر نسلا ولا الشعراء والفرسان أكثر له ذكرا به وافتخارا من أعوج، ومدى البصر مُنتهاه، وقد يقال: مَدّ البصر ومَدَى أجود وأكثر"[١].

أنكر ابن قتيبة في هذا النص أن يقال: هو منِّي مدّ البصر، والصواب مدى البصر، واستشهد لذلك بقول القُحيف السابق، ووافقه في ذلك بعض اللغويين، يقول ابن سيده: "المَدَى: الغايَةُ. وهو مِنِّى مَدَى البَصَرِ، ولا يُقال: مَدَّ البَصَرِ"[٢]، ويقول ابن هشام اللخمي: "ويقولون: هو مَدُّ البَصَرِ. والصواب: مَدَى البصر"[٣].

بينما خالف ابن السكيت فأجاز (مدّ البصر) حيث قال: "والبِينُ: القطعةُ من الأرض قَدْرُ مَدِّ البَصَرِ"[٤]، وقال في موضع آخر: "والمِيْلُ من الأرْضِ: مُنتَهَى مَدّ البَصَر"[٥]، وتبعه في ذلك الجوهري فقال: "يقال: قطعة أرضٍ قدر مَدى البصر، وقدر مدّ البصر أيضا، عن يعقوب"[٦]، وقال في موضع آخر: "ويقال: هناك قطعةُ أرضٍ قَدْرُ مَدِّ البصر، أي مَدَى البَصَر"[٧].

أما الفيروز أبادي فاضطرب موقفه؛ حيث قال في (المدّ): "وقَدْرُ مَدِّ البَصَرِ، أي: مَداهُ"[٨]، ثم أنكر ذلك في (المدى) فقال: "ولا تَقُلْ: مَدَّ البَصَرِ"[٩].

وبالبحث تبين أن (مدّ البصر) استعمال متناثر ضمن مؤلفات القدامى من أئمة اللغة والأدب[١٠]، فقد جاء مرويا ضمن محاورات بعض البلغاء؛ منها ما رواه الراغب الأصفهاني: "وخرج صعصعة بن صوحان إلى معاوية فيمن خرج إليه من

(١) شرح أدب الكاتب ص٢٤٧.
(٢) المحكم (مدي) ٤١١/٩.
(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ص٣٦٦.
(٤) إصلاح المنطق ص١٢.
(٥) السابق ص٢٩.
(٦) الصحاح (مدى) ٢٤٩٠/٦.
(٧) الصحاح (مدد) ٥٣٧/٢.
(٨) القاموس المحيط (المدّ) ص٣١٨.
(٩) القاموس المحيط (المدى) ص١٣٣٣.
(١٠) ينظر: شرح نقائض جرير والفرزدق ٤٦٦/٢، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ٥٨٢/٢، وشرح مقامات الحريري ٦١/٢، ٤١٣/٢.

وفد العراق بعد قتل علي كرم الله وجهه، فلقيه أعرابي، فأراد أن يختبر صعصعة في المنطق فقال: كيف تركت السماء خلفك؟ قال: تركته مدّ البصر وفوق مرتفعا بغير عمد فيها الواحد الصمد..."[١].

كما تبين أيضا تعاقب اللفظتين في متون الأحاديث، حيث وردت لفظ المدى في حديث أبي سعيد الخدري: «لاَ يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ المُؤَذِّنِ، جِنٌّ وَلاَ إِنْسٌ وَلاَ شَيْءٌ، إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»[٢]، بينما وردت المدّ في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع من فم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُؤَذِّنُ يُغْفَرُ لَهُ مُدّ صَوْتِهِ وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ»[٣]، وحديث عَبْد الله بن عَمْرٍو: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُصَاحُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ، فَيُنْشَرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ الْبَصَرِ»[٤].

وبهذا يتضح أن استعمال القدماء لم يكن مقصورا على مدى البصر، بل إن مدّ البصر هي الأخرى لغة مستعملة تناولتها ألسنتهم وتناثرت ضمن مؤلفاتهم، وبالرجوع إلى مقاييس ابن فارس تبين تقارب المعنى المحوري لكلتا المادتين، إذ يقول ابن فارس في (مدّ): "المِيمُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى جَرِّ شَيْءٍ فِي طُولٍ، وَاتِّصَالِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ فِي اسْتِطَالَةٍ. تَقُولُ: مَدَدْتُ الشَّيْءَ أَمُدُّهُ مَدًّا، وَمَدَّ النَّهْرُ، وَمَدَّهُ نَهْرٌ آخَرُ، أَيْ زَادَ فِيهِ وَوَاصَلَهُ فَأَطَالَ مُدَّتَهُ"[٥]، ويقول في (مدي): "الْمِيمُ وَالدَّالُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى امْتِدَادٍ فِي شَيْءٍ وَإِمْدَادٍ. مِنْهُ الْمَدَى: الْغَايَةُ"[٦].

إذا فكلتا المادتين تدلان على امتداد واتصال؛ فـ(مدّ البصر) مقدار استطالة البصر واتصاله، ومدى البصر أيضا المسافة التي يمتد إليها البصر، لكن ثمة لمحة

(١) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ٥٨٢/٢.
(٢) صحيح البخاري ١٢٥/١ رقم (٦٠٩)، كتاب الأذان، باب رفع الصوت بالنداء.
(٣) السنن الكبرى للنسائي ٢٣٩/٢ رقم (١٦٢١)، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب رفع الصوت بالأذان.
(٤) سنن ابن ماجه ١٤٣٧/٢ رقم (٤٣٠٠)، كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة.
(٥) مقاييس اللغة (مدّ) ٢٦٩/٥.
(٦) مقاييس اللغة (مدي) ٣٠٧/٥.

فارقة بينهما هي أن (مدى) يطلق على الغاية التي هي نقطة الانتهاء، بخلاف (مدّ) فهي تدل على امتداد دون إفادة الغاية، فهذا هو الحربي يقول: "هُوَ مِنِّي مَدَّ الْبَصَرِ، وَمَدَّ الْعَيْنِ، أَيْ حَيْثُ يَنْتَهِي الْبَصَرُ إِذَا نَظَرَ"[١] ثم يُتبع ذلك بقوله: "وَلَا يَكُونُ لِلْغَايَةِ"[٢]، وكأنه يريد أن يقول أن دلالة مد البصر على الانتهاء دلالة طارئة مكتسبة من السياق، أما المدى فقد ذكر كثير من اللغويين أنه الغاية والمنتهى[٣]، ومن ثم كانت مدى أبلغ وأعمق في إفادة الامتداد وبلوغ غاية البصر، ويبدو أن ذلك هو سبب إيثار البعض لتركيب مدى البصر ووصفه بأنه أولى وأفصح[٤]، أو أجود وأكثر كما قال الجواليقي، ولعله أيضا سبب اختيار ابن قتيبة له وإنكاره تركيب (مدّ البصر).

ثانيا: المشترك اللفظي:

"المشترك اللفظي علامة واضحة في لغتنا؛ وهو بكثرته خصيصة لها، وعامل من عوامل تنميتها، وقد تنبه العلماء له، وأشاروا إلى شواهده، والمعاني التي تدور ألفاظه حولها"[٥]، ويعرف في اصطلاح اللغويين بأنه "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"[٦]، وحينئذ يُعتمد على القرائن لتحديد المعنى المراد واستبعاد المعاني الأخرى، إذن فالسياق هو الذي يحدد المدلول ويخرج اللفظ من عمومه ويخصه ببعض أفراده.

ومن الألفاظ التي تعددت دلالاتها وكانت موضع خلاف بين اللغويين لفظ (العرض):

العِرض:

يقول الجواليقي: "أخبرت عن ابن الأنباري أنه قال أنكر ابن قتيبة[٧] أن

(١) غريب الحديث للحربي ١١٣٧/٣.
(٢) غريب الحديث للحربي ١١٣٧/٣.
(٣) ينظر: الصحاح (مدى) ٢٤٩٠/٦، والمحكم (مدي) ٤١١/٩، والمصباح المنير (مدي) ٥٦٧/٢.
(٤) ينظر: معجم متن اللغة (مدد) ٢٦١/٥.
(٥) المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا ص١٥.
(٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢٩٢/١.
(٧) نص ابن قتيبة: " ومن ذلك: " العِرْضُ " يذهب الناس إلى أنه سَلَفُ الرجل من آبائه وأمهاته، =

يكون العرض الآباء والأسلاف واحتج بالحديث في أهل الجنة، وليس في احتجاجه بهذا الحديث حجة له لأن الأعراض عند العرب المواضع التي تعرق من الجسد، وقال: والذي يدل على غلطه في هذا التأويل قول مسكين الدارمي[1]:

رب مهـزولٍ سـمينٌ عرضـه ** وسـمينِ الجسـم مهـزولُ الحسـب

معناه مهزول البدن والجسم كريم الآباء، وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للحطيئة: كأني بك عند رجل من قريش قد بسط لك نمرقةً وكسّر أخرى، وقال يا حطيئة غننا فاندفعت تغنيه بأعراض الناس، فمعناه بثلب أسلافهم وآبائهم..... وقول حسان: (فإن أبي ووالده وعرضي...)[2] معناه فإن أبي ووالده وآبائي فأتى بالعموم بعد الخصوص؛ ذكر الأب ثم جمع الآباء كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

وأن القائل إذا قال: شَتَمَ عرضي فلان إنما يريد شتم آبائي وأمهاتي وأهل بيتي، وليس كذلك، إنما عِرْض الرجل نفسه، ومن شتم عِرْضَ رجل فإنما ذكره في نفسه بالسوء، ومنه قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أهل الجنة: «لا يَبُولونَ ولا يَتَغَوَّطونَ، إنما هو عَرَق يخرج من أعراضهم مثل المِسْكِ » يريد يجري من أبدانهم، ومنه قول أبي الدرداء « أقْرِض من عِرضك ليوم فقرك » يريد مَن شتمك فلا تشتمه، ومن ذكرك بسوء فلا تذكره، ودَعْ ذلك عليه قَرْضًا لك ليوم القصاص والجزاء، ولم يرد أقرض عرضك من أبيك وأمك وأسلافك؛ لأن شَتْمَ هؤلاء ليس إليه التحليلُ منه، وقال ابن عُيَيْنة: لو أن رجلاً أصاب من عرض رجل شيئًا ثمَّ تَوَرَّع فجاء إلى ورثته أو إلى جميع أهل الأرض فأحَلّوه ما كان في حلٍّ، ولو أصاب من ماله شيئاً ثم دفعه إلى ورثته لكنا نرى ذلك كفاره له، فعِرْضُ الرجل أشد من ماله، قال حسان بن ثابت الأنصاري:

هجوتَ محمَّدًا فأجبتُ عنهُ وعندَ الله في ذاكَ الجزاءُ

فإنَّ أبي ووالدَهُ وعِرْضِي لعِرْضِ محمَّدٍ مِنكمْ وِقاءُ

أراد فإن أبي وجَدِّي ونفسي وقاء لنفس محمد، ومما يزيد في وضوح هذا حديثٌ حدَّثنيه الزيادي عن حمَّاد بن زيد عن هشام عن الحسن قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أيعجزُ أحدكمْ أنْ يكونَ كأبي ضَمْضَمٍ، كان إذا خرج من منزله قال: اللهم إني قد تصدَّقتُ بعِرْضِي على عِبادك ». [أدب الكاتب ص٣٠- ٣٢].

(١) البيت من الرمل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٣، وفي لسان العرب (عرض) ٧/ ١٧٠، وتاج العروس (عرض) ١٨/ ٣٩٦،، ولفظه في الديوان:

رب مهزولٍ سمينٍ بيته وسمين البيت مهزول النسب

(٢) البيت من الوافر. وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص٢١.

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾[١] **فخص السبع ثم أتى بالقرآن العام بعد ذكره إياها، وقول أبي ضمضم «اللهُمّ إنيّ قَد تَصَدّقْتُ بعِرْضِي عَلى عِبادِكَ»**[٢] **معناه: إني تصدقت عليهم بما يلحقوني من الأذى في أسلافي فجعلتهم من إثم ذلك في حل. وقول أبي الدرداء: «أقْرِضْ من عِرْضِكَ لِيَومِ فَقْرِكَ»**[٣] **أي من سَبّ أباك وأسلافك فلا تسب أباه وأسلافه ولكن اجعل ذلك قرضا عليه ليوم القصاص والجزاء. قال: وقول ابن قتيبة لا يجوز أن يكون الأسلاف لأنه إذا ذكر أسلافه لم يكن التحليل إليه لذكره قوما موتى، ليس المعنى في هذا عندنا على ما قال لأنه لم يحلله من سبّه الآباء وإنما أحله مما وصل إليه من الأذى في ذكره أسلافه انتهى كلام أبي بكر**[٤]**. فهذه الشواهد التي استشهد بها ابن قتيبة على أن العرض النفس متأولة كما ترى، والدليل القاطع عن أن العرض النفس حديث النعمان بن بشير عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَمَن اتّقَى الشُّبهاتِ فقد استبرْأَ لدينِهِ وعِرضِهِ»**[٥] **أراد احتاط لنفسه، لا يجوز فيه معنى الآباء، وكذلك قوله: «ليّ الواجِدِ يحِلّ عُقوبَته وعِرضه»**[٦] **لا يكون عرضه إلا نفسه، وقد اختلف الناس في العرض [وجملة ما]**[٧] **قيل فيه أنه النفس، والبدن، والريح، والحسب، وما يمدح به الرجل ويذم، وخلائقه المحمودة، والموضع الذي يعرق منه الجسد، والعرض أيضا الرجل الذي يعترض الناس بالباطل، والعرض وادي اليمامة، والعرض كل واد فيه قرى ومياه"**[٨].

---

(١) سورة الحجر الأية (٨٧).

(٢) سنن أبي داود ٢٧٢/٤ حديث رقم (٤٨٨٦)، كتاب الأدب، بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُحِلُّ الرَّجُلَ قَدْ اغْتَابَهُ.

(٣) المعجم الكبير للطبراني ٢٢٠/٥، حديث رقم (٥١٤٦)، كتاب الراء، باب الزاي، باب زيد بن أبي أوفى الأسلمي "كان ينزل بالبصرة".

(٤) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٦٢/٢ - ٦٤.

(٥) صحيح البخاري ٢٠/١، حديث رقم (٥٢)، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه وعرضه.

(٦) مسند أحمد ٢٠٦/٣٢، حديث رقم (١٩٤٥٦)، مسند الكوفيين، باب: حَدِيثُ الشَّرِيدِ بن سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ.

(٧) في الأصل: وحمله على ما.

(٨) شرح أدب الكاتب ص١٠٩.

في هذا النص يرصد الجواليقي الخلاف القائم بين اللغويين في تحديد دلالة (العرض)، لا سيما بين ابن قتيبة وابن الأنباري والذي وافقه الجواليقي في رد كلام ابن قتيبة وتأويل شواهده، معقبًا ذلك بذكر جملة من المعاني التي استعمل فيها لفظ (العرض).

فهذا ابن قتيبة يجزم بأن المراد بعرض الإنسان نفسه وبدنه دون الأسلاف من الآباء والأمهات، واستدعى لإثبات كلامه الكثير من الشواهد التي اعتقَدَ بأنها جميعا تعضد مذهبه، ووافقه في ذلك ابن الجوزي ناسبًا القول بدلالتها على السلف إلى العامة فقال: "وعِرْض الرجل: نَفْسه....والعامة تذهب إلى أن العِرض سَلَف الرجل من آبائه وأمهاته. وليس كذلك"[(١)].

بينما ذهب ابن الأنباري إلى أن العِرض عند العرب: الأسلاف والآباء، وعاب على ابن قتيبة إنكاره لذلك، وفند جميع ما احتج به من شواهد كما هو واضح في نص الشارح، بل وساق قول مسكين الدارمي: (رُبَّ مهزولٍ سمينٌ عِرضُهُ... وسمينِ الجسمِ مهزولُ الحَسَبْ) شاهدًا على خطئه، لأن سياق البيت ينفي أن يكون العرض هنا بمعنى النفس والبدن، إذ "لو كان العرض نفس الإنسان لكان الكلام متناقضا؛ لأن السّمن والهزال يرجعان إلى شيء واحد؛ وإنما أراد: ربّ مهزول كريمة أفعاله، أو كريم آباؤه وأسلافه"[(٢)].

وتبعه أبو عبيد الهروي في إضعاف موقف ابن قتيبة في قصر العِرض على معنى النفس والبدن، مستندًا إلى دليل آخر وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المسْلِمُ عَلَى المسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ، وَعِرْضُهُ»[(٣)] معلقا بقوله: "فلو كان العرض هو النفس لكان قوله دمه كافيا من قوله: عرضه؛ لأن الدم يراد به ذهاب النفس"[(٤)].

لكن هذا لا يعني القطع بمجيء العرض بمعنى السلف على وجه الإطلاق، لأنه وإن كان هناك من الشواهد ما أيد سياقها هذا المعنى، إلا أن هناك شواهد أخرى

(١) تقويم اللسان ص١٤٠.
(٢) أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ٦٣٣/١.
(٣) مسند أحمد ٤٠٠/٢٥ حديث رقم (١٦٠١٩) مسند المكيين، حديث وَاثِلَة بن الْأَسْقَعِ مِنَ الشَّامِيِّين.
(٤) الغريبين في القرآن والحديث (عرض) ١٢٥٥/٤.

-ذكرها الجواليقي- يجزم سياقها بأن العِرض فيها بمعنى النفس والبدن ولا يناسبها معنى السلف، منها: «فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه»؛ قال ابن الأثير: "أَي احْتَاط لنَفْسِه، لَا يَجُوز فِيهِ مَعْنَى الآباءِ والأَسْلافِ"[(١)]، وكذلك قوله «ليّ الواجد يحل عقوبته وعرضه»[(٢)]، قال الزمخشري: "وَالْعرض: أَن تَأْخُذهُ بِلِسَانِهِ فِي نَفسه لَا فِي حَسبه"[(٣)]، أي أنه "أباح له أن يقول فيه، ولم يبح أن يقول في آبائه وأسلافه"[(٤)].

هذا بالإضافة إلى قول حسان: (فإنَّ أبي ووالدَهُ وعِرْضِي...) والذي يرى البحث أن ابن الأنباري قد غالى وأسرف في تأويله، فجعله من باب ذكر العام بعد الخاص، مع أن القرائن السياقية تعضد إرادة النفس دون الأسلاف، فقد ذكر الشاعر الوالد والجد فإذا كان المراد بالعرض بقية أصوله وحسبه، فأين هو ونفسه من ذلك!، ولم لا يقال أنه ذكر البعض -الأب والجد الأقرب صلة- وأراد الكل، أي استغنى بهما عن باقي الأسلاف. فذكر الأب والجد هنا يعد قرينة مؤيدة لما ذكره ابن قتيبة.

وحري هنا أن أشير إلى أن ابن الأنباري لم يكن متحاملا على ابن قتيبة في ذاك الشاهد فقط، بل كان متكلفا في تأويل جميع حججه، بهدف الانتصار لرأيه وإضعاف القول الآخر دون الاستناد لأي قرينة تؤيده أو تبطل قول ابن قتيبة، فكما يتراءى للبحث أن حديث أبي الدرداء (أقرض من عرضك..) وقول أبي ضمضم (تصدقت بعرضي..) كلاهما محتمل لكلتا الدلالتين: النفس والأسلاف، لأن ذم وعيب أي منهما يرجع إليه، وما من قرينة سياقية ترجح دلالة على الأخرى.

الأمر نفسه في قول عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ - الذي ساقه ابن الأنباري حجة على ابن قتيبة- للحطيئة (فاندفعت تغنيه بأعراض الناس)، فالمعنى "تُغَنِي بذَمِّهم وذَمٍّ

(١) النهاية في غريب الحديث (عَرِضَ) ٢٠٩/٣.
(٢) الليُّ: هو المطل. يُقَالُ: لَوَاه غَرِيمُه بِدَيْنه يَلْوِيهِ لَيّاً، والواجد: الغنيَّ الَّذي يجد ما يقضى دينه. [ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٣٨٩/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر (لوا) ٢٨٠/٤].
(٣) الفائق في غريب الحديث ٣٣٢/٣.
(٤) الاقتضاب.

أَسلافِهم "[1] كلاهما معا.

وذاك الأمر يؤكد أن دلالة العرض ليست قاصرة على معنى النفس كما قال ابن قتيبة، ولا على دلالة الأسلاف كما قال ابن الأنباري، وإنما هي أعم من ذلك، ولعلها ما ذكره كثير من اللغويين من أن عرض الإنسان أموره التي يرتفع أو يسقط بذكرها، سواء كان ذلك في نفسه أو في أسلافه وحسبه، ومن بين هؤلاء الشريف المرتضى حيث ذكر أن "العرض موضع المدح والذّم من الإنسان، فإذا قيل ذكر عرض فلان، فمعناه ذكر ما يرتفع به أو ما يسقط بذكره، ويمدح أو يذم به، وقد يدخل فى ذلك ذكر الرجل نفسه، وذكر آبائه وأسلافه؛ لأن كل ذلك مما يمدح به ويذم"[2]؛ ثم أخذ على ابن قتيبه قصره معنى العرض على النفس، مع وجود بعض الشواهد التي استعمل فيها العرض في معنى السلف، وهذا يعد حجة عليه، وإن أراد أن ينتصر لرأيه فينبغي عليه أن يأتي بما يدلّ على أن العرض لا يستعمل إلّا فى النفس فقط دون السّلف[3].

وهو ما أيده أستاذنا د/ جبل -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- حيث قال: "وعِرْض الإنسان -بالكسر: مناط المدح والذم منه"[4]، قيل: "لا يعلم من أهل اللغة خلافه، إلا ما قال ابن قتيبة، وأنه أنكر أن يكون العرض الأسلاف، وزعم أن عرض الرجل نفسه"[5].

ويرى البحث أنها الدلالة الأولى بالقبول؛ لكونها الدلالة المناسبة والجامعة لجميع ما سيق من شواهد في هذا الصدد؛ وكما قال الشريف المرتضى: "وكل شيء فيما المراد بالعرض فيه النفس، أو المراد به السلف فهو مؤكّد لقولنا فى أنّ هذه اللفظة مستعملة فى موضع الذمّ والمدح من الإنسان"[6].

هذا بالإضافة لكونها الأنسب للدلالة المحورية لمادة (ع ر ض)؛ وهي "اتساع

(١) لسان العرب (عرض) ١٧١/٧.
(٢) أمالي المرتضى ٦٣٣/١.
(٣) ينظر: السابق ٦٣٥/١.
(٤) المعجم الاشتقاقي المؤصل (عرض) ١٤٤٧/٣.
(٥) الغريبين في القرآن والحديث (عرض) ١٢٥٤/٤.
(٦) أمالي المرتضى ٦٣٥/١.

ما يواجه الناظرَ من الشيء الكثيف"[١]، وجعل ابن فارس العرض الذي يخالف الطول أصلا لفروع هذه المادة[٢]؛ والعرب تستعمل العرض في الكثرة والسعة[٣]؛ تقول: عَرُضَ الشَّيْءُ يَعْرُضُ عِرَضًا، فَهُوَ عَرِيضٌ، إذا اتَّسَعَ عَرْضُهُ وَتَبَاعدت حَاشِيَتَيْهِ[٤]، ومنه قَول الله تَعَالَى:﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾[٥]، يريد سعتها[٦]، ويقال: "أطال في الكلام وأعرض في الدعاء أي أكثر"[٧].

إذًا فالاتساع والكثرة هما محل دوران مشتقات هذه المادة، وهذا يناسبه اتساع دلالة عرض الإنسان لتشمل كل ما يخص الإنسان من أمور يرتفع أو يسقط بذكرها، سواء كان ذلك في نفسه أو حسبه.

وحينئذ تكون تلك المعاني المفردة -محل الخلاف بين ابن قتيبة وابن الأنباري- كالنفس أو السلف أو رائحة الجسد معان سياقية تحددها القرائن المصاحبة للفظ أو الظروف الخارجية المتعلقة بالنص.

ثالثا: التضاد:

من سُنَن العرب في الأَسماء أن يسمّوا المتضادَّين باسم واحد؛ نحو: الجَوْن للأسود، والجَوْن للأبيض[٨]، فاللفظ يقع على المعنى وضده، ومن ثم فهو نوع من المشترك؛ إذ المشْترك يقعُ على شيئين ضدين وعلى مختلفين غير ضدين[٩].

وإنما يكون الحرف مؤديا لمعنيين متضادين بدلالة السياق، فنظم الجملة

(١) المعجم الاشتقاقي المؤصل (عرض) ١٤٤٥/٣.
(٢) ينظر: مقاييس اللغة (عرض) ٢٦٩/٤.
(٣) ينظر: غريب الحديث للخطابي ٧٠٥/١.
(٤) ينظر: مقاييس اللغة (عرض) ٢٦٩/٤، والمصباح المنير (عرض) ٤٠٢/٢.
(٥) سورة الأعراف: ١٣٣.
(٦) ينظر: تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ٢٤٤/٩.
(٧) المعجم الاشتقاقي المؤصل (عرض) ١٤٤٥/٣.
(٨) ينظر: الصاحبي ص٦٠
(٩) ينظر: المزهر ٣٠٤،٣٠٥/١.

وأسلوب تركيب الكلام يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر[١].

ومن أهم أسباب نشأة التضاد: اختلاف اللهجات، واختلاف الأصل الاشتقاقي، والتطور اللغوي، وربما يكون مرده لأسباب اجتماعية كالتفاؤل والتشاؤم والتهكم وغير ذلك[٢].

ومن أمثلته مما تعقب فيه الجواليقي ابن قتيبة:

١- القافلة:

يقول الجواليقي: " وقوله (أن القافلة لا تسمى قافلة حتى يصدروا)[٣]. فقال الأزهري[٤] هذا غلط، ما زالت العرب تسمي الناهضين في ابتداء الأسفار قافلة تفاؤلاً بأن ييسر الله لها القفول، وهو شائع في كلام فصحائهم. والذي قال الأزهري هو قول ابن الأعرابي"[٥].

قَيَّد ابن قتيبة لفظ (القافلة) بالدلالة على الرجوع من السفر حيث قال: "القافِلَةُ: يذهب الناس إلى أنها الرُّفقة في السفر، ذاهبةً كانت أو راجعةً، وليس كذلك، إنما القافلة الراجعة من السفر، يقال: قَفَلَتْ فهي قافلة، وقَفَلَ الجُنْدُ من مبعثهم، أي: رجعوا"[٦]، ووافقه في ذلك بعض اللغويين.

يقول ابن الانباري: " القافلة عند العرب: الرفقة الراجعة من السفر. يقال: قفل الجند يقفلون: إذا رجعوا. والعامة تخطىء في القافلة، فتظن أن القافلة: الرفقة في السفر، ذاهبة كانت أو راجعة. وليس الأمر في ذلك عند العرب على ما يظنون"[٧]، وأيده ابن فارس بقوله: "وَلَا يُقَالُ لِلذَّاهِبِينَ قَافِلَةٌ حَتَّى يَرْجِعُوا"[٨]، ومن

(١) ينظر: البلغة إلى أصول اللغة ١٦٢، ودراسات في فقه اللغة ٣١٢.
(٢) ينظر: علم الدلالة د/ أحمد مختار عمر ص٢٠٤.
(٣) ينظر: أدب الكاتب ص٢٤.
(٤) ينظر: تهذيب اللغة (قفل) ١٣٥/٩.
(٥) شرح أدب الكاتب ص٩٩.
(٦) أدب الكاتب ص٢٤.
(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس ٧٠/٢.
(٨) مقاييس اللغة (قفل) ١١٢/٥.

ثم عاب الحريري قولهم (ودَّعتُ قافِلةَ الحَاج) معللا بأنهم "ينطقون بمَا يتضاد الكَلَام فِيهِ، لِأَن التوديع إِنَّمَا يكون لمن يخرج إِلَى السّفر، والقافلة اسم للرفقة الراجعة إِلَى الوطن، فَكيف يقرن بَين اللفظتين مَعَ تنَافِي الْمَعْنيين وَوجه الْكَلَام أَن يُقَال: تلقيت قافلة الْحَاج، أَو اسْتقْبلت قافلة الْحَاج"[١].

لكن مع هذا نجد للجواليقي فيما نقله عن الأزهري مذهبا مخالفا، حيث أجازا إطلاق القافلة على الرفقة المبتدئة في السفر بغرض التفاؤل برجوعها سالمة، ووافقهما في ذلك النسفي حيث ذكر أن القافلة تطلق في الحقيقة على الْعِير الرَّاجِعَة مِن الْمَقْصِدِ ثم أطلقتها الْعَامَّةُ عَلَى الْعِيرِ فِي أَوَّلِ الْخُرُوجِ أَيْضًا فيَقُولُونَ خَرَجَتْ قَوَافِلُ الْحَاجِّ[٢]، كذا أجاز ابن منظور استعمالها في المعنيين مصرحا بأن استعمالها في الرجوع أكثر[٣].

ومن هنا يتبين أن (القافلة) من الألفاظ التي أصابها التطور الدلالي حيث كانت تطلق في أصل الوضع على الرفقة الراجعة من السفر ثم صارت تطلق مجازا على المعنى المقابل أيضا وهو الرفقة حين خروجهم للسفر أي عند ابتداء خروجهم، وذلك بغرض التفاؤل بقفولهم أي رجوعهم سالمين، ومثل هذة النكتة البلاغية كثير الورود في كلام العرب، كقولهم للملدوغ سليم على جهة التفاؤل بالسلامة، وللمهلكة (البيداء) مفازة على جهة التفاؤل لمن دخلها بالفوز[٤].

وعلى الرغم من أن ذلك يدعم موقف الجواليقي من ابن قتيبة، إلا أن البحث يرى أنه يمكن حمل كلام ابن قتيبة أيضا على وجه من الصواب، إذ ربما حين قَصَر لفظ القافلة على معنى الرجوع دون الذهاب قصد إلى بيان أن المعنى الأصلى الذي وضع له لفظ القافلة هو الرجوع، وأن المعنى المضاد (الذهاب) لا علاقة له في الواقع بوضع لفظ القافلة، وأن الأسرار البلاغية -كما يقول الدكتور صبحي الصالح- "لا عَلاقة لها في الواقع بوضع اللغة، فهي أمور نسبية تتفاوت طرق التعبير عنها بتفاوت الأشخاص، فلم يكن ضروريًّا أن يكون ما استعمل على

(١) درة الغواص في أوهام الخواص ص١٤٠.
(٢) ينظر: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (سير) ص٣٤.
(٣) ينظر: لسان العرب (قفل) ٥٦١/١١.
(٤) ينظر: الأضداد لابن الأنباري ص١٠٥، ١٠٦.

سبيل التقابل لغرض ما دالًّا على التضاد الحقيقي الوضعي، ولكن الناس إذا تناسوا علاقة التقابل هذه... نقلوا هذه الألفاظ متوهمين فيها التضاد الحقيقي"[١].

٢- طلع (على - عن):

قال الجواليقي: "وأما قوله: (طلعت على القوم أقبلت عليهم وطلعت عنهم غبت عنهم) فليس من الأضداد، وإنما تغير معنى الفعل بتغير الحرف، فهو كقولك: دعوت له ودعوت عليه"[٢].

جاء في أدب الكاتب ضمن باب تسمية المتضادين باسم واحد: "وطَلَعْتُ على القومِ أقبلت عليهم حتى يَرَوْني، وطَلَعْتُ عنهمْ غبت عنهم حتى لا يَرَوْني"[٣]، وكأن ابن قتيبة يريد بذلك الإخبار بأن الفعل (طلع) من الأضداد؛ لأنه يدل على معنيين متضادين هما: أقبل وأدبر أو غاب، وأيده في ذلك كراع حيث قال: "ويقال طَلَعْتُ على القوم طُلُوعًا: أقبلتُ إليهم، وطَلَعْتُ أيضًا: إذا غبت عنهم حتى لا يروك؛ ضد"[٤].

لكن الجواليقي لم يرض بذلك وأنكره محتجا بأن تغير المعنى لم يكن من الفعل نفسه وإنما كان نتيجة تغير حرف الجر؛ أي إن دلالة الفعل (طلع) ليست باعثة على التضاد، إذ تدور مادته حول معنى واحد هو الظُّهُور وَالبرُوز، يُقَالُ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ إذا أشرقت ووضحت، وطَلَعَ عَلَيْنَا فُلَانٌ، إِذَا هَجَمَ، وأَطْلَعَتِ النَّخْلَةُ إذا خرج طلعها[٥]، وإنما مبعث التضاد في (طلع على وطلع عن) هو حروف الجر، ولا غرو في ذلك فمن المعلوم أن "الْفِعْل الْمُتَعَدِّي بالحروف المتعددة لَا بُد أَن يكون لَهُ مَعَ كل حرف معنى زَائِد على معنى الْحَرْف الآخر، وَهَذَا بِحَسب اخْتِلَاف مَعَاني الْحُرُوف، فَإِن ظهر اخْتِلَاف الحرفين ظهر الْفرق نَحْو: رغبت فِيهِ وَعنهُ، وَعدلت إِلَيْهِ وَعنهُ، وملت إِلَيْهِ وَعنهُ، وسعيت إِلَيْهِ وَبِه"[٦].

(١) دراسات في فقه اللغة ص٣١٠، ٣١١.
(٢) شرح أدب الكاتب ص ٢٠٦.
(٣) أدب الكاتب ص٢١٢.
(٤) المنتخب من كلام العرب ص٥٨٤.
(٥) ينظر: مقاييس اللغة (طلع) ٤١٩/٣.
(٦) الكليات ص١٠٠٢.

إذا فتلك الضدية إنما منبعها حرفا الجر (على) و (عن)، لا سيما والدلالة الأصلية لهذين الحرفين تكاد تكون متناقضة، فـ (على) وضعت للاستعلاء[١] وفيه معنى القرب، قال تعالى ﴿ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ ﴾[٣]، بينما وضعت (عن) للمجاوزة التي تدل على الابتعاد، يقال: سرت عن البلد ورغبت عن كذا[٤]، وعليه فلا تضاد في ذات الفعل (طلع).

وبالرجوع إلى المعاجم وكتب الأضداد تبين اتفاق أغلب أصحابها على أن الفعل (طلع) مصحوبا بحرف الجر (على) من الأضداد وليس (طلع) وحده، يقول ابن السكيت: "قال أبو زيد: يقال طلعتُ على القومِ أطلُعُ طلوعًا إذا غبتَ عنهُم حتى لا يَرَوكَ، وطلعت عليهم إذا أقبلت إليهم حتى يروك"[٥]، ويقول ابن الأنباري: "ومن حروف الأضداد طلعتُ عَلى الرَّجل، أقْبلتُ عَليه. وطلَعْت عليهِ، أدْبَرتُ عَنه"[٦]، ويقول ابن منظور: "وطلَع عَلَيْهِمْ: أَتاهم. وطلَع عَلَيْهِمْ: غَابَ، وَهُوَ مِنَ الأَضْداد"[٧].

والذي يبدو لي أن ابن قتيبة قصد إلى ذلك لكن خانه التوفيق في التعبير والتدوين، إذ ربما يكون كتب (عن) خطأً وسهوًا، ولعل مما يعضد ذلك التقارب الشديد بين عبارته وعبارة غيره ممن نصوا على ضدية التركيب (طلع على)، وحينئذ يكون التضاد في هذا التركيب منبعه تعاقب حروف الجر وإحلال بعضها محل بعض، إذ تكون (على) في معنى الغياب والإدبار مناوبة لـحرف الجر (عن).

رابعًا: المُعرَّب:

المعرب: "هو ما استعملته العرب من الألفاظِ الموضوعةِ لمعانٍ في غير

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٠٨/٢، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ٩٤/٢.
(٢) سورة المؤمنون آية: ٢٢.
(٣) سورة البقرة من الآية: ٥.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٠٨/٢.
(٥) ثلاثة كتب في الأضداد ص١٩٣، وينظر: ص٣٩.
(٦) الأضداد لابن الأنباري ص٤٠٠.
(٧) لسان العرب (طلع) ٢٣٦/٨، وينظر: تهذيب اللغة (طلع) ١٠١/٢، والمحكم (طلع) ٥٤٥/١.

لغتها"[1]، وتلك الألفاظ لم تبق على حالها تماما كما كانت في لغاتها، وإنما نُفخت فيها روح العربية بالتغيير في أصواتها وطريقة نطقها، مما أبعدها عن صورتها القديمة[2].

وقد وقف اللغويون العرب بالتعريب عند عصور الاحتجاج، وما عداها مولّد لا يصح. ووافق على ذلك مجمع اللغة العربية، ولم يجز إلا تعريب الألفاظ الفنية والعلمية التي يعجز عن إيجاد مقابل لها في العربية[3].

ومن أمثلته مما استدركه الجواليقي على ابن قتيبة:

حَندَقُوقَى:

قال الجواليقي: "قال أبو محمد "وهو الحَنْدَقوق نَبَطيّ معرّب، قال: ولا يقال حِندَقوقَى"[4] في هذه الكلمة أربع لغات؛ يقال: حَندقوق وحِنْدَقوق وحَندَقوقَى وحِندقوقى، أخبرني بذلك أبو زكرياء"[5].

الحندقوق: هو "بقلة أَو حشيشة كالقتّ[6] الرطب نَبَطِيّة، وَيُقَال لَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ: الذُّرَق"[7]، وقد أنكر ابن قتيبة أن يقال الحَندَقُوقَى على زنة (فَنْعَلُولَى)، ووافقه في ذلك الجوهري[8]، بينما أجازها البطليوسي مصرحا بأنها "لغة صحيحة"[9]، كذا حكاها الجواليقي ضمن أربع لغات في تلك اللفظة؛ وهي: حندَقُوق وحندَقُوقَى بفتح الحاء وكسرها فيهما.

وفي التهذيب عن شمر صيغة خامسة وهي (حُندُقُوقَى) بضم الحاء

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢١١/١.
(٢) ينظر: فصول في فقه العربية ص٣٥٩.
(٣) فصول في فقه العربية ص٣٦٦.
(٤) ينظر: أدب الكاتب ص٤١٨.
(٥) شرح أدب الكاتب ص٢٤٩، وينظر: المعرب للجواليقي ص٢٦٦.
(٦) الرَّطْبة، مِنْ عَلَف الدَّوابّ. [ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (قتت) ١١/٤].
(٧) المحكم ٤٣/٤.
(٨) ينظر: الصحاح (حدق) ١٤٥٦/٤.
(٩) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٣٤/٢.

والدال[١]، وزاد ابن سيده صيغة أخرى وهي حَندقَوْقى بفتح القاف الأولى[٢]، حكاها أيضا الفيروزأبادي مضيفا جواز كسر الحاء في هذه الصيغة فقال: "الحَنْدَقوقُ: بَقْلَةٌ يقالُ لها: الذُّرَقُ، كالحَنْدَقُوقَى، بضم القافِ وفتحِها، وقد تُكْسَرُ الحاءُ في الكلِّ"[٣]؛ فيقال: حِندَقَوْقَى.

إذًا ففي (الحندقوق) لغات شتى، وليس مقصورا على تلك الصيغة التي ذكرها ابن قتيبة، ولعل مرد ذلك التعدد إلى اختلاف المسالك في تعريب هذه اللفظة، وهذه كانت عادة العرب "إذا وَقَعَ إليهم ما لم يكنْ مِن كَلامِهم تَكلَّموا فيه بأَلْفاظٍ مُخْتلِفةٍ، كما قالوا: بَغْداذ، وبَغْداد، وبَغْدان"[٤]، أي: تتعدد لغاتها فيما ليس من كلامها.

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٧١/٩.
(٢) ينظر: المخصص ٩/٥.
(٣) القاموس المحيط ص٨٧٧.
(٤) المعرب للجواليقي ص ١٠٦.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وبتوفيقه تتحققُ الغايات، والصّلاة والسّلامُ على البشيرِ النّذيرِ، وعلى آلِهِ الطّيبين، وأصْحابِه الغُرّ الميامين.

وبعد،،،

فقد انتهيت -بحمد الله وتوفيقه- من مناقشة بعض المسائل اللغوية التي تعقب فيها الجواليقي ابن قتيبة بتخطئة رأيه وذكر ما يراه صوابًا، وقد أسفر البحث عن بعض النتائج أسوقها على النحو التالي:

أولًا: تلك الاستدراكات على قلتها استطاعت إبراز شخصية الجواليقي اللغوية الناقدة، وما يتميز به من استقلالية في الرأي، حيث لم يمنعه إجلاله لابن قتيبة من أن يتعقبه ويسجل ما وقع فيه من أخطاء، ملتزمًا في ذلك حد الأدب والتهذّب في التعبير.

ثانيًا: اختلف منهج كل من ابن قتيبة والجواليقي في التصويب؛ فقد سلك ابن قتيبة سبيل التشدد، حيث حملته غيرته على اللغة ورغبته في حمايتها من الفساد إلى رفض بعض الاستعمالات ووسمها باللحن رغم ثبوت صحتها واستعمالها في عصور الاحتجاج.

أما الجواليقي فكان أرحب أفقًا يجيز كل ما سمع عن العرب وتناولته ألسنتهم، مستندًا في صحة ذلك إلى الرواية الموثقة والشواهد المؤيدة، ومن مظاهر اختلاف منهجيهما فيما ورد في البحث:

١- اختلاف موقفيهما من غير الأفصح: فمن المعلوم أن الكلام ليس على درجة واحدة في الفصاحة؛ فمنه الأفصح، ومنه الفصيح، ومنه القليل، ومنه النادر ومنه الشاذ...، وقد كان ابن قتيبة -كما ذكر سابقًا- من اللغويين المتشددين يطلب الأفصح الأشهر في كلام العرب ويرفض ما سواه، أما الجواليقي فكان من المجيزين الذين يعتمدون على السماع في الأخذ، وقد ثبت بالبحث أن استعمال الفصيح بدل الأفصح عنده لا يستوجب التخطئة، غاية الأمر أن يبين درجة كل لفظ من حيث الفصاحة، فيقال هذا أفصح أو فصيح أو أجود أو أكثر

وما إلى ذلك. ينظر في ذلك من البحث: (تعير وتُعير بـ)، و(فحل وفحّال)، و(مد البصر ومدى البصر).

٢- اختلاف موقفيهما من التطور اللغوي: فقد ظهر في ثنايا البحث أن بعض الألفاظ اعتورها نوع من التغير اللغوي إما نتيجة تناسي الفروق الدقيقة، أو التشابه اللفظي أو المجاز، وقد أسفر البحث عن أن ابن قتيبة لم يعن بتطور تلك الألفاظ وتغير دلالالتها، وإنما كان متمسكًا بالدلالة الأصلية القديمة واتخذها معيارًا وحيدا للصحة وجعل ما عداها -وإن اشتهر استعماله وتناولته ألسنة الفصحاء- لحنًا وانحرافًا، بينما كان الجواليقي أميل لمسايرة التطور اللغوي، فوجدناه يقبل ذلك التغير ويتلمس الشواهد والروايات المؤيدة لصحته. ينظر من البحث: (القماص)، (اللبن واللبان)، و(القافلة).

ثالثًا: كشف البحث عن صحة بعض آراء الجواليقي في تصويب بعض ما خطأه ابن قتيبة، ومن ذلك (سمك مالح) التي تبين أن لها وجهًا في العربية هذا فضلا عن استعمالها في الشعر، وكذا استعمال (الفحل) في النخل، فقد تبين قدم هذا الاستعمال وروده في فصيح القول شعرًا ونثرًا.

رابعًا: على الرغم من ثبوت صحة بعض آراء الجواليقي، إلا أن هذا لا يعني أنه كان محقًّا في جميع ما استدركه على ابن قتيبة، بل أصاب تارة وأخفق أخرى، فقد تبين عبر البحث أنه كان متسرعا في بعض الأحيان في تخطئة ابن قتيبة -ولا سيما ما أورده من تصويبات على لغة ابن قتيبة في الخطبة-، وقد نشأ ذلك نتيجة تناسي ما بين الألفاظ أو التراكيب من فروق دلالية تارة، كما في (قُماص وقِماص)، (بعث وبعث بـ) و (اللبان واللبن)، وتارة أخرى لعدم الانتباه إلى الاستعمالات المجازية، كما في (كلال الحد)، (عيون الحديث)..

خامسًا: وظَّفَ البحث السياق وبين دوره في حسم الخلاف بين المؤلف والشارح -كما كان في (بعثت به)- وقد اعتمده الجواليقي في ضبط تاء (رأيت) بالفتح على الخطاب، حيث استند في ذلك إلى مناسبة النص وهو ما يعرف بسياق الموقف، وهذا يؤكد أن نظرية السياق فكرة تراثية لها جذور تاريخية، إلا أنها جاءت متفرقة غير مؤطرة بنظرية علمية إلى أن تناولها علماء اللغة

المحدثون بالدرس والتحليل.

سادسًا: يمكن حصر معايير التصويب عند الجواليقي على مدار البحث في الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، والنقل عن اللغويين السابقين؛ أي أن السماع هو المرجع الأساسي لديه في التصويب.

سابعًا: ليس كل ما نُسب إلى العامة يعد خطأ، فقد أثبت البحث أن بعضه فصيح، وبعضه نشأ نتيجة التطور، لكن ابن قتيبة كان يضيّق فلا يتعامل إلا بالأفصح ويجحد غيره وإن أجازه بعض الثقات، وكان ينبغي له ألا يخطئ استعمالًا جائزًا، غاية الأمر أن يفاضل بين الاستعمالين فيقول هذا هو المختار أو الأفصح أو الأجود.

ثامنًا: يؤخذ على ابن قتيبة اضطراب موقفه من تعدية الفعل (عَيَّر) بالباء، حيث نهى عنه في موضع واستعمله في آخر، وهذا يدل على عدم التزمه بقواعده التي خطها للكتاب والأدباء وغيرهم ممن طلب الفصاحة، والتي كان من الأولى التزامه بها.

ولم يكن هذا الاستعمال محل نقد لابن قتيبة فقط، بل شمل الجواليقي أيضا من حيث تخطئته له رغم وروده في فصيح كلام العرب شعرًا ونثرًا.

تاسعًا: مذهب التشدد رغم دوره الذي لا ينكر في الحد من طغيان اللحن وإضعاف شأوته، إلا أنه لم يؤت ثماره المرجوة بالصورة التي سعى إليها رواده، فلم يستطعوا حمل الناس على الالتزام بما فرضوه من قواعد ومبادئ لمراعاة صحة اللغة والحفاظ عليها من اللحن، بدليل أن بعض ما خطأه ابن قتيبة -وغيره من المتشددين- شاع استعماله عبر العصور وتناولته ألسنة الخاصة والعامة، وأقره بعض المتأخرين من اللغويين، بل ولا يزال حيًّا مستعملًا في الوقت الحاضر، ولا غرو في ذلك فاللغة ظاهرة اجتماعية تحيا بحياة المجتمع وتتطور بتطوره رقيا وانحطاطا، ومن ثم "فليس في قدرة الأفراد أن يقفوا تطور لغة ما، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص، أو يسيروا بها في غير السبيل التي رسمتها لها سنن التطور الطبيعي. فمهما أجادوا في وضع معجماتها، وتحديد ألفاظها ومدلولاتها، وضبط أصواتها

وقواعدها،.... ومهما بذلوا من قوة في محاربة ما يطرأ عليها من لحن، وخطأ، وتحريف، فإنها لا تلبث أن تحطم هذه الأغلال، وتفلت من هذه القيود، وتسير في السبيل التي تريدها على السير فيها سنن التطور والارتقاء الطبيعيين"[1].

وفي الختام.. أسأل الله جل في علاه أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

****

(١) لحن العامة والتطور اللغوي د/ رمضان عبد التواب ص٣٥.

المصادر والمراجع

١. الإبانة في اللغة العربية لسَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط / سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٢. ابن قتيبة الدينوري: تصحيحه اللغوي والردود عليه- دراسة نقدية (أطروحة ماجستير)، إعداد: سهى فتحي أسعد نعجة، إشراف: جاسر أبو صفية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.
٣. أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأب حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
٥. أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٦. إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢م.
٧. الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
٨. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السِّيد البَطَلْيَوسي، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦ م.
٩. إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
١٠. أمالي المرتضى(غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
١١. الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٤. بلاغات النساء لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور، صححه وشرحه: أحمد الألفي، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م.
١٥. البلاغة العربية لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٦. البلغة إلى أصول اللغة لأبي الطيب محمد صديق خان، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي (رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات)، جامعة تكريت
١٧. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٨. البيان والتبيين للجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت،١٤٢٣هـ.
١٩. تاج العروس للزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٢٠. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢١. تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لشهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف اللَّبْلِيّ، تحقيق: د. عبد الملك بن عيضة الثبيتي، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٢. تحول البني النحوية بين التذكير والتأنيث في الآيات المتشابهة في القرآن الكريم (رسالة ماجستير)، إعداد: أرياف غازي جمال خليفة، إشراف: الدكتور عودة خليل أبو عودة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، ٢٠١١م.
٢٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
٢٤. الترادف في اللغة لحاكم مالك الزيادي، دار الحرية للطباعة - بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٥. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٦. تصحيح الفصيح وشرحه لابن دُرُسْتَوَيْه، تحقيق: د/ محمد بدوي المختون، راجعه: د/رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٢٧. تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية (رسالة دكتوراة)، إعداد: أحمد محمود الصالح جوارنة، إشراف: أ.د/ عبد القادر مرعي خليل، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م.
٢٨. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض اعرابه ومعانيه هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (مكة المكرمة - جامعة أم القرى)، مكتبة العبيكان، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢٩. تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان،

الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٣٠. تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
٣١. تفسير الطبري (جامع البيان)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٣٢. تقويم اللسان لابن الجوزي، تحقيق: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
٣٣. تكملة المعاجم العربية لينهارت بيتر آن دُوزِي، نقله إلى العربية وعلق عليه:جـ ١ - ٨: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ ٩، ١٠: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، من ١٩٧٩ - ٢٠٠٠م.
٣٤. التلخيص في معرفة أسماء الاشياء لأبي هلال العسكري، تَحقيق: الدكتور عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٣٥. التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى في القرآن الكريم لرفيقة بن ميسية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد (٤٦)، المجلد (أ)، ديسمبر ٢٠١٦م.
٣٦. التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لأبي محمد عبد الله بن بري، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، مراجعة علي النجدي ناصف، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
٣٧. تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٣٨. ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت، نشرها الدكتور: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعين، بيروت، ١٩١٧م.
٣٩. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي لأبي الفرج المعافى بن زكريا، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٤٠. جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت.
٤١. جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٤٢. الجيم لأبي عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
٤٣. الحواشي على درة الغواص لابن بري وابن ظفر،تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٤. الحيوان للجاحظ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
٤٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٤٦. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
٤٧. درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٤٨. دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني (أطروحة دكتوراه) لمحمد ياس خضر الدوري، إشراف: أ.د/ خليل بنيان الحسُّون، ٢٠٠٥م.
٤٩. ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٥٠. ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال - بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م - ١٤١٨هـ.
٥١. ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي الجاهلي، دراسة وجمع وتحقيق: دكتور: حسن محمد باجودة، من مطبوعات نادي الطائف الأدبي، شركة مكة للطباعة والنشر.
٥٢. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د/محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.
٥٣. ديوان الأفوه الأودي، شرح وتحقيق: الدكتور محمد ألتونجي، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٥٤. ديوان الحارث بن حلّزة، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
٥٥. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
٥٦. ديوان المتلمس الضُّبَعي، حققه وشرحه وعلق عليه: حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية،١٣٩٠هـ -١٩٧٠م.
٥٧. ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٥٨. ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٥٩. ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٦٠. ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة

الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٦١. ديوان أمية بن أبي الصلت،جمع وتحقيق ودراسة: د.عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق.
٦٢. ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.
٦٣. ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له: الأستاذ عبدأ. مهنّا، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٦٤. ديوان عدي بن زيد العِبادي، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٣٨٥هـ -١٩٦٥م
٦٥. ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه:د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
٦٦. ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه:د. حسين عَطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٦٧. ديوان ليلى الأخيلية، عني بجمعه وتحقيقه: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، وزارة الثقافة والإرشاد - مديرية الثقافة العامة، العراق.
٦٨. ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه: عبد الله الجبوري، وخليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠م.
٦٩. الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢.
٧٠. السنة للمروزي، تحقيق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٧١. سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي
٧٢. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
٧٣. السنن الكبرى للنسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٧٤. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٧٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون،

١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٧٦. شرح أدب الكاتب للجواليقي، تحقيق ودراسة: د. طيبة حمد بودي، كلية الآداب -جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٧٧. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٧٨. شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٧٩. شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٨٠. شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٨١. شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٨٢. شرح الواحدي لديوان المتنبي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٨٣. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٨٤. شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولي، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٨٥. شرح مقامات الحريري لأبي عباس أحمد بن عبد المؤمن الشُّريشي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦ م.
٨٦. شرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
٨٧. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٨٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٨٩. صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٠. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية لنجم الدين النسفي، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، ١٣١١هـ.
٩١. علم الدلالة د/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة.
٩٢. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٩٣. غريب الحديث لابراهيم الحربي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٩٤. غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
٩٥. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، أستاذ م بكلية دار العلوم، مراجعة: الأستاذ عبد السلام هارون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٩٦. غريب الحديث للخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٩٧. الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٩٨. الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الثانية.
٩٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
١٠٠. فصول في فقه العربية، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٠١. الفصيح لثعلب، تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مدكور، دار المعارف.
١٠٢. فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٠٣. القاموس المحيط للفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٠٤. الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي -

القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٠٥. كتاب الأضداد لابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٠٦. كتاب الأفعال لابن القطاع، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
١٠٧. كتاب الأفعال لابن القوطية، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
١٠٨. كتاب العين للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
١٠٩. كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي، تحقيق: د/ عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
١١٠. كتاب الوحوش للأصمعي، تحقيق: د. جليل العطية، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
١١١. الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١١٢. كتب اللحن ومصادر معجم العربية التاريخي، د. محمد شندول، المعهد العالي للغات بتونس، جامعة قرطاج.
١١٣. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
١١٤. لحن العامة والتطور اللغوي د/ رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
١١٥. لسان العرب لابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤هـ.
١١٦. متخير الألفاظ لابن فارس، تحقيق: هلال ناجي، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
١١٧. مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.
١١٨. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهانى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
١١٩. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٠. المحيط في اللغة للصاحب بن عبّاد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٢١. مختار الصحاح لأبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٢٢. المخصص لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٢٣. المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي، تحقيق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٢٤. المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د/ رمضان عبدالتواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث،١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
١٢٥. المذكر والمؤنث لابن فارس، حققه وقدم له وعلق عليه: د.رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٩م.
١٢٦. المذكر والمؤنث للسجستاني، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١٢٧. المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق: د/ رمضان عبدالتواب، الطبعة الثانية، دار التراث - القاهرة.
١٢٨. المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
١٢٩. مسالك القول في النقد اللغوي لصلاح الدين الزعبلاوي، الشركة المتحدة للتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
١٣٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرين، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٣١. مسند البزار (البحر الزخار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
١٣٢. مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، المكتبة العتيقة، ودار التراث.
١٣٣. المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا، د: توفيق محمد شاهين، مكتبة وهبة/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٣٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، المكتبة العلمية - بيروت.
١٣٥. المصدر بين التنظير والاستعمال(رسالة ماجستير)، إعداد: حنان جميل عطا جبر، مكتبة الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م.
١٣٦. مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٣٧. معاني الأبنية في العربية لفاضل السامرائي، دار عمار، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٣٨. معاني القرآن للفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
١٣٩. معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
١٤٠. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لشهاب الدين الحموي، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروتالطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٤١. المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.
١٤٢. المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
١٤٣. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق بن غيث البلادي الحربي، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٤٤. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
١٤٥. معجم متن اللغة لأحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، دار مكتبة الحياة - بيروت، عام النشر: ١٣٧٧ - ١٣٨٠ هـ، جـ (١ و ٢) ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨م، جـ (٣) ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م، جـ (٤) ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م، جـ (٥) ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
١٤٦. المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي
١٤٧. المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية، د: عبد الفتاح سليم، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ -١٩٩١م.
١٤٨. المغرب في ترتيب المعرب لبرهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ، دار الكتاب العربي.
١٤٩. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ.
١٥٠. مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٥١. المنتخب من كلام العرب لكراع النمل، تحقيق: د/ محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
١٥٢. منح الجليل شرح مختصر خليل لأبي عبد الله المالكي، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
١٥٣. الموطأ لمالك بن أنس، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل

نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية. أبو ظبي /الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

١٥٤. نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٥٥. النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، د: نعمة رحيم العزاوي، دار الحرية للطباعة - بغداد، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١٥٦. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٥٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

١٥٨. الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٥٩. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، جـ١، جـ٢، جـ٣، جـ ٦ (١٩٠٠م)، جـ ٤ (١٩٧١م)، جـ ٥ (١٩٩٤م)، جـ: ٧ (١٩٩٤م).

Sources and references

1. Al-Ibanah in the Arabic Language by Salama bin Muslim Al-Awatbi, edited by: Dr. Abdul Karim Khalifa and others, Ministry of National Heritage and Culture, Muscat / Sultanate of Oman, first edition, 1420 AH - 1999 AD.
2. Ibn Qutaybah al-Dinawari: His Linguistic Correction and Responses to It- A Critical Study (Master's Thesis), Prepared by: Suha Fathi Asaad Na'jah, Supervised by: Jasser Abu Safiyya, University of Jordan, 1995.
3. Adab al-Katib by Ibn Qutaybah al-Dinawari, Edited by: Muhammad al-Dali, Al-Risala Foundation.
4. Islah al-Mantiq by Ibn al-Sikkit, Edited by: Muhammad Mar'ab, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, First Edition 1423 AH, 2002 AD.
5. Al-Iqtidab fi Sharh Adab al-Kitab by Ibn al-Sayyid al-Bataliyusi, Edited by: Professor Mustafa al-Saqa and Dr. Hamed Abdul Majeed, Dar al-Kutub al-Masryia Press, Cairo, 1996 AD.
6. Tathqib al-Lisan wa Taqlih al-Jinan by Ibn Makki al-Siqilli, introduced and reviewed by: Mustafa Abdul Qader Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition, 1410 AH - 1990 AD.
7. Tathqih al-Fasaih and its explanation by Ibn Durustawayh, edited by: Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtun, reviewed by: Dr. Ramadan Abdul Tawab, Cairo, 1425 AH - 2004 AD.
8. Al-Tanbih wa al-Idah ʻamma Waqaʼa fi al-Sihah by Abu Muhammad Abdullah bin Bari, edited and introduced by: Mustafa Hijazi, reviewed by Ali al-Najdi Nasif, first edition, 1980 AD.
9. Sharh Adab al-Katib by al-Jawaliqi, edited and studied by: Dr. Taiba Hamad Boudi, Faculty of Arts - Kuwait University, first edition, 1415 AH - 1995 AD.
10. Al-Fasaih by Thaʼlab, edited and studied by: Dr. Atef Madkour, Dar al-Maaref.
11. Jurisprudence of the Language and the Secret of Arabic by Abu Mansour Al-Thaʼalibi, edited by: Abdul Razzaq Al-Mahdi, Ihyaʼ Al-Turath Al-Arabi, first edition, 1422 AH - 2002 AD.